Structural Violence Indicators of Population Structure of Contemporary Kuwaiti Society

Maha Naji A. Ghannam

Abstract: The main aim of this study is to identify indicators of structural violence in the population structure of Kuwaiti society, and to also identify the Kuwaiti citizens' attitudes towards these indicators. In order to achieve the study's aim, a non-random sample of 676 respondents of both sexes have been selected. It covered all the six governorates in Kuwait. A questionnaire was the major tool of this study. Structural Violence Attitudes Scale was developed by the researcher. Validity and reliability of the instrument was used. SPSS was used for data entry and analysis. Results show that social indicators of structural violence had the higher mean of the Structural Violence Attitudes Scale compared with the other six indicators. Data show that there is no significant difference between male and female in their attitudes in all the Structural Violence Attitudes Scale indicators. Also, data show that there are significant relationships among all Structural Violence Attitudes Scale dimensions.

Keywords: Indicators, Structural violence, Population structure, Kuwaiti society.

مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر

مها ناجي غنام(*)

ملخص: الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحديد مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر وتعرف اتجاهات أفراده نحو تلك المؤشرات، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف طبقت الدراسة على عينة غير عشوائية شملت 676 مبحوثاً من الجنسين، ومن محافظات الكويت الست، وقد استخدمت الدراسة (الاستبانة) أداة رئيسة لجمع المعلومات، وصمم مقياس خاص لقياس اتجاهات العينة نحو مؤشرات العنف الهيكلي المختلفة واشتمل المقياس على بعض المتغيرات الديموغرافية وتم التأكد من إجراءات الصدق والثبات للأداة، وأُدخلت البيانات في البرنامج الإحصائي spss، وكشفت نتائج الدراسة عن تصدر المؤشرات الاجتماعية للعنف الهيكلي، وقد جاءت في الترتيب الأول بين المؤشرات الستة للدراسة من حيث قوة ودرجة اتجاهات أفراد العينة نحوها، وبينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو جميع مؤشرات الدراسة، كما بينت وجود علاقة دالة إحصائياً بين جميع مؤشرات الدراسة بعضها مع بعض.

المصطلحات الأساسية: مؤشرات، العنف الهيكلي، التركيبة السكانية، مجتمع الكويت.

مقدمة:

تُعد مسألة التركيبة السكانية من أهم القضايا الاجتماعية التي توليها الدول المتقدمة – على وجه الخصوص – جل اهتمامها، ويبدو ذلك الاهتمام واضحاً في سياساتها السكانية وخططها التنموية المتسقة مع تلك السياسات والمترجمة لأهدافها وطموحاتها؛ وذلك من أجل المحافظة على نمو الدول الطبيعي وتطورها

(*) أستاذ مساعد، كلية التربية الأساسية، قسم الدراسات الاجتماعية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

المأمول كونها تتعلق بالعنصر الأهم في بناء المجتمعات ومحور التنمية وأداتها وهدفها (الإنسان)، كما ترتبط بشخصية الدول ومكانتها وترتيبها بين دول العالم وفقاً لما حققته لسكانها في مجالات التنمية المختلفة.

وتأتي القضية السكانية على رأس الموضوعات البحثية التي يهتم بها علم الاجتماع، وقد أفرد لها فرعاً من فروعه، قدم علماؤه نظريات عديدة لفهم التركيبة السكانية وتنظيمها وعلاجها. ولا يزال المجال خصباً لمزيد من البحوث الديموغرافية الاجتماعية؛ وذلك لسرعة التغير الديموغرافي والحراك الاجتماعي الدالين على ديناميكية الظروف والعوامل السكانية وتطورها المستمر أفقياً وعمودياً.

ومن أبرز الملامح الديموغرافية التي تميز التركيبة السكانية لمجتمع الكويت – على وجه الخصوص – ومجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي – على وجه العموم – تلك الأعداد الكبيرة من الوافدين القادمين للمشاركة في قوة العمل لهذه الدول وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية وخططها الطموحة والمستمرة؛ مما جعل الاعتماد عليهم مستمراً لتغطية النقص أو لعدم الخبرة في صفوف قوة العمل الوطنية أو وفقاً للسياسة المتبعة من قبل حكومات دول المجلس. وقد خرجت كثير من الدراسات المتخصصة الأكاديمية والرسمية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام، وتناولت جميعها ما يسمى "بالخلل السكاني" الذي تعرضت له التركيبة السكانية في هذه الدول بسبب عدم التوازن في حجم سكانها (المواطنين والوافدين) حتى أصبح مواطنو بعض دول الخليج، ومنها الكويت، أقلية سكانية في بلادهم، وأصبح الوافدون، وبالتحديد العمالة الآسيوية أغلبية سكانية بلا منازع؛ إذ وصلت نسبة الوافدين في إحدى دول المجلس إلى 90% من مجموع عدد سكان الدولة، وتقترب هذه النسبة في الكويت من 70% من مجموع أعداد سكانها حتى النصف الثاني من عام 2013م، مع ما تشير إليه مثل هذه النسب من دلالات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأخرى ثقافية تهدد أمن البلاد وهويتها ومنظومة قيمها الثقافية.

وقد اختلفت تلك الدراسات في رؤاها، وتنوعت في أهدافها، وفي الحلول المقترحة لعلاج الخلل في التركيبة السكانية، كما اختلفت الأبعاد الاجتماعية التي وجهت أدوات البحث العلمي إليها. فهناك من يرى ضرورة إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة، وهناك من يطالب بتقنين استقدام العمالة الآسيوية وحصرها في الفئة

الماهرة واللازمة لتشغيل برامج التنمية وتنفيذها، ودراسات أخرى تطالب بالتعايش مع الواقع الخليجي المتطلب لمزيد من العمالة الأجنبية، وتعتقد أن حل التركيبة السكانية يتحقق من خلال منح تلك العمالة التي تحتاج إليها البلاد حق المواطنة وإدماجهم ضمن التركيبة السكانية الأصلية.

لم تعد مسألة الخلل الواضح في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر، خافية على الرأي العام، بعد أن بدا واضحاً للجميع أن الأغلبية السكانية في الكويت هي من الوافدين، بينما أصبح المواطنون أقلية سكانية في بلادهم وفي تناقص مستمر في أعدادهم (على الرغم من الزيادة الطبيعية)، أمام التزايد السريع والمستمر للوافدين، وعلى وجه الخصوص "العمالة الآسيوية" التي شكلت نسبة 56,5% من مجموع أعداد الوافدين من الجنسيات المختلفة بحسب المعلومات الرسمية.

كما لم تعد هذه المعادلة غير المتوازنة بين سكان الكويت (المواطنين والوافدين) مجرد خلل في أحد أبعاد التركيبة السكانية الخاص بهوية السكان (جنسياتهم)، إذ تطور الخلل ليصبح تعدياً واضحاً على حقوق كل من المواطنين والوافدين على حد سواء، فيما تعتبره الباحثة عنفاً اجتماعياً بنيوياً (هيكلياً) موجهاً ضد سكان الكويت بشقيهم، استناداً إلى التعريف الدولي للعنف بوجه عام الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية (التقرير العالمي حول العنف والصحة، 2002) والذي يتضمن العنف الذي لا يؤدي بالضرورة إلى الإصابة أو الموت، بل كل فعل يمتلك القدرة على تحميل عبء جوهري على الأفراد والأسر والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وكذلك استناداً إلى التعريفات العلمية لمصطلح العنف الاجتماعي الهيكلي/البنيوي بشكل خاص، التي تشير إلى النسق الاجتماعي الذي يُعرّض أفراد المجتمع أو السكان جميعهم أو غالبيتهم إلى الضرر فكل من المواطنين والوافدين قد تضرروا من الوضع الحالي الناتج من اختلال التركيبة السكانية؛ حيث أغلبية سكانية (وافدة) تزاحم الأقلية السكانية (المواطنة) في الخدمات والمرافق العامة الضرورية من ماء وكهرباء وغذاء وعلاج وغيرها، وتعيش تحت ظروف معيشية صعبة اتسمت بالأحياء الفقيرة والمساكن المكتظة وانتشار بعض الأمراض، وارتفاع معدلات الجرائم الأخلاقية والأمنية، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة بين صفوفها.

وتبدو مشكلة التركيبة السكانية في الكويت بشقيها: المواطنين والوافدين، أكثر تعقيداً؛ كونها تتعارض مع أهداف السياسة السكانية للدولة، كما تتعارض مع خطط

التنمية وبخاصة الأخيرة منها 2010 – 2014، التي عبّرت عن رؤية الكويت عام 2035، فقد نصت الخطة الخمسية للتنمية لدولة الكويت (2009/2010 – 2013/2014) في هدفها الرابع المتعلق بتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية على: "تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين" وقد بلغ تعداد سكان الكويت حتى نهاية ديسمبر 2013 ثلاثة ملايين و965 ألفاً و22 نسمة مقابل 3 ملايين و824 ألفاً في نهاية عام 2012 بزيادة 2,6%، منهم نحو مليون ومائتي ألف فقط مواطنين؛ أي بنسبة 31,5% من مجموع عدد سكان الكويت في عام 2012، ومليون و242 ألفاً و490 نسمة في 2013، بينما شكلت نسبة الوافدين أكثر من 68%، ويسيطرون على قوة العمل في القطاع الخاص وفي القطاع الأسري، هذا إلى جانب وجود 105 آلاف من فئة البدون، بحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى الرغم من وجود كم لا بأس به من الدراسات العلمية والمحاولات الجادة العديدة لوضع حلول لهذه التركيبة السكانية والرغبة في إعادة التوازن للمعادلة السكانية المائلة لصالح الوافدين، تجنباً للآثار الخطيرة التي نجمت عن هذا الخلل في أحد أبعاد التركيبة السكانية فإنها جميعها لم توفق في مهمتها؛ وذلك لسبب جوهري، هو أن المشكلة السكانية في الكويت ليست مجرد سبب ونتيجة في جانب محدد أو عدة جوانب يمكن إصلاحها، بل هي قضية أكثر عمقاً وتعقيداً كونها تتعلق ببنية المجتمع نفسه التي تتصف بالعنف الهيكلي أو البنيوي، فعندما يفشل المجتمع أو يتقاعس، أو لا يضع ضمن أولوياته واهتماماته القصوى قضية اجتماعية غاية في الأهمية (كالتركيبة السكانية) على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعندما تفشل خطط التنمية وبرامجها في التنسيق مع أهداف السياسات السكانية في معالجة الخلل في التركيبة السكانية للبلد، وعندما يصبح عشرات الآلاف من سكان الكويت غير محددي الجنسية (البدون) مجرد أرقام في التعداد السكاني دون حصولهم على حقوقهم المدنية والسياسية، مع وعيهم بهذا التهميش الذي يمارسه المجتمع عليهم، وإحساسهم بالقهر الاجتماعي الذي نتج منه بعض السلوكيات المضادة للمجتمع، وعندما تعيش مئات الآلاف المُشكّلة للأغلبية السكانية ولقوة العمل في الكويت ظروف معيشة صعبة على الرغم من الرفاه الذي يتصف به المجتمع الكويتي فإن ذلك يعتبر مؤشراً قوياً على وجود حالة اختلال عام في النسق الاجتماعي، وهذه الحالة هي دليل ية

ةييةيى واضح ونتيجة منطقية لوجود العنف الاجتماعي الهيكلي الذي أدى إلى فشل المجتمع بأنظمته وأجهزته في مواجهة هذا الاختلال والعمل على معالجة جميع أبعاده ومنها إعادة التوازن للتركيبة المائلة أو غير المتزنة.

وكما هو ملاحظ في الواقع المعيش للمجتمع الكويتي، فإن أفراد المجتمع أنفسهم قد شاركوا – بوعي أو من دونه – في تعزيز هذا العنف وإعادة إنتاجه واستمراريته في المجتمع، وذلك من خلال تقبلهم له وتعاملهم مع أشكاله وصوره الحياتية، وخاصة فيما يتعلق بموضوع البحث "التركيبة السكانية" التي أسهم أفراد المجتمع الكويتي (المواطنون) في استمرارية الخلل فيها، وتعاملوا معها كأمر واقع لا يمكن تغييره، أو ربما لا يريدون تغييره، فمن خلال استقدام غالبية الأسر الكويتية لعدد من العمالة المنزلية (خادمات/سائقين/طباخين...)، يكون المواطنون قد شاركوا مشاركة فاعلة ومباشرة في الخلل الواضح في التركيبة السكانية من حيث زيادة عدد العمالة الوافدة في البلاد، وعندما تسيء بعض الأسر معاملة العمالة المنزلية لديها – سواء إساءة جسدية أو معنوية أو مادية – تكون بذلك قد أسهمت – كذلك – في تعزيز العنف البنيوي، إسهاماً مباشراً أدى بدوره إلى عنف مضاد مباشر أيضاً من قبل خدم المنازل، وعندما توكل بعض الأسر مهمة تربية أطفالها إلى الخادمات/المربيات القادمات من ثقافة مغايرة تماماً لثقافة المجتمع الكويتي، تكون بذلك قد أسهمت في أحد أخطر مؤشرات العنف الهيكلي غير المباشر الذي تتضح آثاره على المدى البعيد في تغيير هوية وثقافة مجتمع بأسره.

مشكلة الدراسة:

تعتقد هذه الدراسة أن التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر بصورتها الحالية وتداعياتها الاجتماعية، هي تعد واضح على حقوق المواطنين والوافدين على حد سواء، كما تُعتبر صورة من صور العنف الاجتماعي الهيكلي الذي تفترض الباحثة وجود مؤشرات عديدة له في التركيبة السكانية الحالية التي فرضها المجتمع على سكانه (أقلية مواطنة وأغلبية وافدة محرومة من كثير من الحقوق الإنسانية) اتضحت في صور كثير من المشكلات والآثار السلبية في جميع مجالات الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية المترتبة على هذا الخلل الكبير والواضح في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر، كما سيأتي توضيحه عند تحديد مفاهيم البحث، ولكن الصورة الأكبر والأخطر من صور هذا

العنف البنيوي هي في ذلك التقسيم الطبقي لسكان الكويت من خلال وجود هذه الثنائية الديموغرافية غير المتجانسة (حجماً وخصائص وحقوقاً)، فما تخشاه الدراسة وتحذر منه، هو أن يكون المجتمع الكويتي قد أعاد ظاهرة المجتمع الطبقي في المجتمعات الغربية القديمة؛ حيث توجد طبقة تملك ولا تعمل، وطبقة تعمل ولا تملك لكن مع وجود اختلاف بسيط وهو أن هذا التقسيم الطبقي (في المجتمع الكويتي) ليس بين أبناء المجتمع نفسه وإنما بين المواطنين (الطبقة المالكة) والوافدين (الطبقة العاملة)؛ مما يعتبر شكلاً سافراً من أشكال العنف الهيكلي في التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي المعاصر. كما تخشى الدراسة أن يؤول حال هاتين الطبقتين إلى ما آل إليه حال الطبقات السابقة في المجتمع الغربي الإقطاعي، وهو ما ذهبت إليه النظريات السوسيولوجية في ذلك الوقت، وعلى رأسها نظرية فلفريدو باريتو، وبعدها نظرية ماركس؛ إذ يصعب على الطبقة الكادحة المسخرة أن تحصد إنتاجها الطبقة المالكة التي لا تعمل وهي تسعى لتغيير وضعها واحتلال مكان الطبقة المالكة متى ما واتتها الفرصة المناسبة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط أضواء البحث العلمي على تلك المؤشرات وكشفها، وذلك من خلال تتبع مواطن الخلل في أحد أهم أبعاد التركيبة السكانية المتعلق بأعداد المواطنين والوافدين، وما آلت إليه الظروف الاجتماعية لكلا الطرفين نتيجة هذا الخلل في ظل غياب سياسة سكانية جادة وترجمة حقيقية لخطط التنمية وأهدافها السكانية، وكذلك من خلال قياس اتجاهات المواطنين (المبحوثين) نحو تلك المؤشرات ومدى إدراكهم لخطورتها عليهم وعلى مجتمعهم ككل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تطرح قضية اجتماعية غاية في الأهمية بالنسبة إلى مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي – بشكل عام – والمجتمع الكويتي – بشكل خاص – وهي مشكلة الخلل في التركيبة السكانية، وبالتحديد في أحد أبعادها المتعلق بأعداد المواطنين والوافدين وطغيان عدد الوافدين على عدد المواطنين، حتى أصبح المواطنون أقلية سكانية في بلادهم. كما تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أنها تطرح فكرة علمية جديدة وموضوعاً جديداً على بساط البحث العلمي، وهو موضوع العنف الهيكلي ومؤشراته في التركيبة السكانية، وهو

موضوع لم تتطرق إليه الدراسات السابقة سواء المحلية منها أو العربية أو الأجنبية على حد علم الباحثة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس لهذا البحث هو "تحديد مؤشرات العنف الهيكلي/البنيوي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر". وتتفرع منه الأهداف الآتية:

1 – قياس اتجاهات المواطنين نحو تلك المؤشرات.

2 – رصد المؤشرات الأكثر تأثيراً وخطورة بالنسبة إلى أفراد المجتمع الكويتي.

3 – الكشف عن المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة وعلاقاتها الارتباطية بمتغيرات الدراسة الاجتماعية.

4 – اقتراح بعض الرؤى للتعامل مع مشكلة الدراسة كمحاولة للتفكير في بعض الحلول الممكنة.

5 – تقديم صورة استشرافية لمستقبل التركيبة السكانية لمجتمع الكويت.

تساؤلات الدراسة وفروضها:

في ضوء الأهداف المنشودة للدراسة صيغت بعض التساؤلات الرئيسة للتحقق منها من خلال أدوات البحث العلمي التي ستستخدم ضمن منهجية البحث.

السؤال المحوري في هذه الدراسة هو: **ما مؤشرات العنف البنيوي/ الهيكلي الكامنة في التركيبة السكانية الحالية لمجتمع الكويت ؟**

ويتفرع من هذا السؤال المحوري التساؤلات والفروض التالية:

1 – ما اتجاهات المواطنين نحو مؤشرات العنف الهيكلي التي حددتها الدراسة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية)؟

2 – ما المؤشرات الأكثر تأثيراً وخطورة بالنسبة إلى عينة الدراسة؟

3 – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عند مستوى (05 = >) لكافة مؤشرات الدراسة؟

4 – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (05 = >) بين مؤشرات الدراسة الستة مع متغيرات المستوى الاقتصادي ومستوى الدخل والعمر ؟

5 – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (05 = >) بين متغير عدد الخدم لدى الأسرة ومؤشرات الدراسة الستة؟

6 – هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الستة للدراسة بعضها مع بعض.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

1 – مؤشرات العنف:

أولاً – تعريف المؤشرات Indicators:

التعريف الاصطلاحي لكلمة مؤشر حسب قاموس أكسفورد هو شيء يشير إلى وضع أو مستوى شيءٍ ما أو هو توفير معلومات محددة عن وضع ومكانة شيءٍ ما على وجه الخصوص (oxforddictionaries.com)

ثانياً – المؤشرات الاجتماعية (محور اهتمام هذه الدراسة الاجتماعية):

هي التي تحدد سمات/ملامح المجتمع التي يمكن قياسها والتي تختلف مع مرور الزمن، وتقوم بالكشف عن بعض الجوانب الكامنة أو غير الواضحة في الواقع الاجتماعي؛ وبشكل عام تشتق المؤشرات الأكثر استخداماً وشيوعاً، من الإحصائيات الرسمية، كمعدلات البطالة وبيانات الصحة والوفيات ومعدلات الجريمة.. (EIONT, N.D).

وتعتبر المؤشرات الاجتماعية بمثابة الراصد للتغيرات الاجتماعية وقد أصبحت منذ السنوات الأخيرة من الثلث الأخير من القرن العشرين جزءاً من مفردات العلماء والمحللين الاجتماعيين والمسؤولين الحكوميين (Land, 1983).

وقد طور حقل المؤشرات الاجتماعية منذ بداية ظهورها – كمصطلح علمي – في عام 1960، وقد حددت ثلاث فئات من المؤشرات الاجتماعية (Land, 1971):

1 – مؤشرات الرفاه المعياري Normative Welfare Indicators، وهي تركز على مقاييس مباشرة للرفاه الاجتماعي.

2 – مؤشرات الرضا Satisfaction Indicators، وتقيس الارتياح النفسي والسعادة وتلبية الحاجات، وذلك باستخدام أدوات البحث بالمسح الاجتماعي.

3 – أما الفئة الأكثر شمولاً وشيوعاً من حيث الاستخدام فهي التي تصف المتغيرات الاجتماعية التي هي محتويات أو فهارس للظروف الاجتماعية والتغيير

الذي يطرأ على الشرائح المختلفة من السكان. وأحد أهم استخدامات المؤشرات الاجتماعية هو التحليل السياسي؛ حيث العلاقة واضحة وقوية بين السياسة الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية.

التعريف الإجرائي لمؤشرات العنف:

التعريف الإجرائي لمؤشرات العنف في التركيبة السكانية – كما رصدتها وحددتها الباحثة وبنتها على المؤشر الأساس – (زيادة عدد الوافدين على عدد المواطنين بنسبة لا تقل عن 67% من مجموع السكان في الكويت)، وعلى نتائج بعض الدراسات المحلية المتاحة، وعلى المشاهد الواقعية في المجتمع الكويتي:

أولاً – المؤشرات السياسية:

- استقدام الكويت المزيد من الأعداد الضخمة للعمالة الأجنبية.
- مطالبة بعض الوافدين لحقوقهم السياسية.
- عدم تجنيس بعض من فئة (البدون) المستحقين للجنسية.
- إضرابات بعض العمالة الوافدة لنيل حقوقها.
- عدم اهتمام الحكومة بمعالجة التركيبة السكانية.
- عدم اهتمام المجلس بمعالجة التركيبة السكانية.
- منح الجنسية لبعض الوافدين من الجنسيات الآسيوية.

ثانياً – المؤشرات الاقتصادية:

- الضغط الشديد من قبل الوافدين على المرافق والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين.
- استقدام العمالة الهامشية/السائبة من قبل الشركات الوهمية وارتفاع معدلات البطالة بينها.
- سيطرة العمالة الوافدة على القطاع الخاص.
- انتشار أعداد كبيرة من العمالة الوافدة في القطاع الحكومي.
- ضخامة التحويلات المالية إلى خارج الكويت وعدم استفادة اقتصاد البلاد منها.
- ظروف المعيشة الصعبة التي يعيشها كثير من العمالة الوافدة في الكويت.

– ظروف المعيشة الصعبة التي يعيشها كثير من (البدون) في الكويت.

– الاعتداء على الحقوق المالية للعمالة الوافدة لعدم الالتزام بصرف رواتبهم شهرياً.

ثالثاً – المؤشرات الاجتماعية:

– ارتفاع معدل السلوكيات المنحرفة في الكويت.

– انتشار الشقق المشبوهة في بعض مناطق الكويت.

– ترويج الخمور في بعض المناطق بالكويت.

– انتشار المخدرات بكل أنواعها في المجتمع الكويتي.

– انتشار السحرة والمشعوذين في الكويت.

– استمرارية ظاهرة الأحياء المتخلفة الفقيرة والمتكدسة بالسكان العزاب من الوافدين.

– انتشار ظاهرة التسول بين بعض الجنسيات الوافدة.

– الاختناق المروري في شوارع الكويت.

– ارتفاع نسبة حوادث المرور في الكويت.

– تردي مستوى الخدمات العامة في الجهات الحكومية المشغلة لعمالة آسيوية غير مدربة.

– تأثير خدم المنازل على التنشئة الاجتماعية للأطفال.

رابعاً – المؤشرات الثقافية:

– تأثير ثقافات الوافدين من الجاليات كبيرة العدد على ثقافة المجتمع الكويتي.

– تأثير اللغات المختلفة على اللغة العربية في الكويت.

– تأثير عادات الوافدين وتقاليدهم على المجتمع الكويتي.

– التأثير السلبي على الثقافة الدينية الإسلامية بسبب تعدد ديانات الوافدين وتنوعها.

– تأثير خدم المنازل على التنشئة الثقافية للأطفال.

– تراجع الثقافة الوطنية أمام الثقافات الوافدة كبيرة العدد.

خامساً – المؤشرات الصحية:

– انتشار بعض الأمراض المعدية في الكويت (كالكبد الوبائي والدرن).

– تدني مستوى النظافة في جهات العمل والمؤسسات المشغلة للعمالة الآسيوية غير المدربة وغير اللائقة.

– زيادة التلوث البيئي في الكويت بسبب زيادة أعداد الوافدين غير اللائقين صحياً.

– زيادة أعداد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بسبب الاختلاط بالوافدين المصابين.

– زيادة الضغط على المستشفيات والمراكز الصحية لزيادة أعداد الوافدين.

– زيادة الضغط على المؤسسات المعنية بتأمين الماء والكهرباء للمواطنين.

سادساً – المؤشرات الأمنية:

– ازدياد جرائم السطو المسلح.

– وجود تجار الإقامات والمتاجرة في البشر.

– تزايد معدلات السرقة في الكويت.

– زيادة معدلات جرائم القتل والعنف في الكويت.

– الاعتداءات من قبل بعض خدم المنازل الموجهة نحو الأطفال.

– الاعتداءات من قبل بعض الخدم الموجهة نحو أفراد الأسرة الكبار.

– اعتداء بعض أفراد الأسرة على خدمهم.

– ارتفاع معدل الجرائم الأخلاقية في مجتمع الكويت.

2 – التركيبة السكانية:

بحسب تعريف الديموغرافيين للتركيبة السكانية، يُقصد بها: تركيب السكان بحسب النوع الاجتماعي أو العمر أو الحالة التعليمية أو النشاط الاقتصادي والحالة المهنية أو الدين والمذهب أو توزعهم الجغرافي على مساحة البلد، وكل ما يتعلق بخصائص السكان وتوزع أعدادهم على خصائصهم (خلل التركيبة السكانية في دول الخليج العربية 2010).

وقد عرّف الرفاعي والبصير التركيبة السكانية بأنها "مجموعة صفات

وخصائص سكان المجتمع تكون متوازنة إذا كانت هذه الصفات والخصائص في صالح المجتمع، ويصيبها الخلل إذا حدث عكس ذلك خاصة إذا كانت هذه الصفات والخصائص تهدد استقرار المجتمع وتعوق تقدمه" (نورة الكواري 2005).

أما التعريف الإجرائي للتركيبة السكانية في هذه الدراسة فيُقصد بها أحد أهم أبعاد التركيبة السكانية المتعلق بحجم السكان بحسب الجنسية (كويتي وغير كويتي أو مواطنين ووافدين).

3 – العنف Violence:

تعددت تعريفات العنف وتنوعت مضامينه واختلفت باختلاف المنظور الذي تناول هذا المفهوم والعلوم التي اهتمت به، وباختلاف استخدامات العنف وأهدافه ومجالاته وأشكاله ومؤشراته وفلسفته وثقافته، وهذه الأخيرة مرتبطة بثقافة المجتمع الذي يمارس فيه العنف؛ إذ يختلف مفهوم العنف من مجتمع إلى آخر وفقاً لثقافة كل مجتمع ومنظومة القيم التي تسوده. كما يختلف تعريف العنف وتحديد مدلولاته ومؤشراته من فترة زمنية إلى أخرى؛ فما يعتبر عنفاً اليوم في القرن الحادي والعشرين، لم يكن عنفاً في القرون الماضية. كما يختلف الحكم على العنف باختلاف من يحكم عليه ومن يقع عليه؛ أي بالنسبة إلى من، فما تعتبره الحكومة عنفاً قد لا يعتبره الشعب كذلك، وما يعتبره المظلوم عنفاً، لا يعتبره الظالم عنفاً بالتأكيد.

والعنف ظاهرة اجتماعية أنثروبولوجية متأصلة في المجتمع الإنساني ولصيقة به مهما حاول المجتمع التقدم والتطور وتحقيق الأمن والسلام؛ فقيام المجتمع أساساً يرتكز على الصراع الذي يؤدي وظيفة اجتماعية مهمة لضمان بقائه واستمراره على الرغم من الثمن الفادح (العنف) الذي يدفعه المجتمع مقابل تلك الوظيفة.

تشير العديد من تعريفات العنف إلى مصطلح "القوة" المرتبطة باستخدام العنف، وهي رؤية تحدد مفهوم العنف بمؤشر القوة؛ إذ يشترط لوقوع العنف وجود عنصر القوة وإلحاق الأذى البدني أو المادي بالآخرين أو بممتلكاتهم. وهناك تعريفات علمية أخرى لا تشترط عنصر القوة المباشر في العنف كالعنف الرمزي والعنف المعنوي واللفظي، وهناك ما يُعرف "بالعنف الخفي"، وجميعها لاتتطلب عنصر القوة لوقوع العنف. فالعنف لا يمكن اختزاله في إصابة شخص أو أشخاص

من قبل آخرين سواء كانت إصابة جسدية أو مادية أو نفسية، فهذا هو أبسط صور العنف وأوضحها على الإطلاق.

ولتوضيح هذه الاختلافات في تحديد مفهوم العنف وتعريفه، فقد وضع عالم الاجتماع النرويجي Galtung Johan تصنيفاً للعنف يتألف من ثلاث فئات: العنف الشخصي Personal والعنف الهيكلي/البنيوي Structural والعنف الثقافي Cultural. وحسب توضيح جالتنج فإن العنف الهيكلي على العكس تماماً من العنف الشخصي، فالأخير مباشر، والفاعل (أو الفاعلون) معروف، كذلك مجال العنف واضح ومحدد، بينما العنف الهيكلي غير مباشر ولا يمكن تحديد أصحابه. ففي العنف البنيوي – كما يقول جالتنج – ربما لا يوجد شخص ما ألحق الضرر بشخص آخر مباشرة (Galtung, 1990).

ويرى Galtung – رائد دراسات السلام وأول من وضع نظرية العنف الهيكلي/البنيوي – أن العنف قد بُني في بنية المجتمع نفسه ويظهر من خلال التوزيع غير المتكافئ للقوة لأفراد المجتمع، كما يظهر بناء على ذلك في فرص الحياة غير المتكافئة لهم. ويُعرّف جالتونج العنف الهيكلي بأنه "إهانة يمكن تجنبها بالقياس إلى الحاجات الإنسانية" (Galtung, 1969).

كما يُعرّف العنف الهيكلي Structural Violence بأنه "إلحاق الضرر أو الأذى بسبب صرامة وجمود قوانين البناء الاجتماعي في التعامل مع الاختلافات بين أفراد المجتمع بحسب الجنس أو العرق أو الطبقة؛ حيث يقع الضرر على بعض هذه الفئات دون أن يكون هناك متهم أو مجرم محدد" (Social Theory: Structural Violence, 2000).

والعنف الذي تبحث فيه هذه الدراسة، والذي أولاه العديد من علماء الاجتماع جُل اهتمامهم وتركيزهم البحثي عبر عقود طويلة من الدراسة، هو هذا العنف الاجتماعي الهيكلي أو البنيوي الذي يوجد في جميع أنظمة المجتمع ومؤسساته وثقافته، والذي يُلحق الضرر بشرائح كبيرة من المجتمع، وفي طرق معيشتهم بل يطول تطلعاتهم وطموحاتهم المستقبلية ومستقبل أبنائهم ويؤثر سلباً على خطط التنمية البشرية والاقتصادية. فالعنف لا يشكل تهديداً مباشراً لأمن الإنسان فقط ولكنه أيضاً يعتبر تهديداً مباشراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (Fox & Hoelscher, 2010). ويعتبر العنف أيضاً انتهاكاً لحقوق الناس على الرغم من المطالبات بعدم انتهاكها (Grundy & Weinstein, 1974).

وهناك تعريفات أخرى للعنف تميل إلى الشمولية والتوسع في تحديد المؤشرات الدالة على وجوده في مجتمعٍ ما. فحسب هذا الاتجاه يُعتبر العنف "مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع فيما يُعرف بالعنف الاجتماعي الهيكلي أو البنائي/البنيوي، ويتخذ هذا العنف عدة أشكال أو صور، منها: غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وغياب العدالة الاجتماعية، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة.. ويطلق البعض على هذا العنف الهيكلي اسم "العنف الخفي"؛ ذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع" (حسنين، 1992: 44–45).

لقد اهتم بهذا العنف الاجتماعي/الهيكلي وبحث فيه علماء خارج مجال علم الاجتماع؛ ذلك لأن مجالات عملهم ساقتهم إلى رصد هذا النوع من العنف وتعرّفه من خلال آثاره التي خلّفها في ضحاياه، ومن أشهر هؤلاء العلماء الطبيب الأمريكي Paul Farmer المتخصص في الأنثروبولوجيا الطبية؛ فقد شبّه هذا العنف الهيكلي في تدميره للنظام وللمجتمع كله بالفايروس (غير المرئي) الذي يدمر جهاز المناعة عند المريض. وقد أكد فارمر بعد تجربته في هايتي Haiti أن العنف الهيكلي ليس نتيجة أمر عارض أو ظروف قاهرة طارئة، بل هو نتيجة منطقية مباشرة أو غير مباشرة للمؤسسات الحكومية Human Agency أو الوكالات الإنسانية المعنية بتوفير احتياجات الناس المعيشية (Farmer, 2003).

وحدد العمر بعض صور العنف الهيكلي في الأشكال التالية (العمر، 2010: 244 – 246):

– السخرة وهي شكل من أشكال العنف يصدر عن البناء الاجتماعي ويمارس على الضعفاء بواسطة تجار السوق السوداء، وغالباً تكون الحكومة صامتة على هذه الممارسات اللاأخلاقية؛ لأن ضحاياها لا يشكلون خطورة عليها.

– النظرة الدونية – الاحتقارية كأحد أشكال العنف الذي يمارسه البناء الاجتماعي على الأقليات العرقية أو الطائفية أو الإقليمية أو العقائدية بسبب فقرهم أو جهلهم.

– صرامة وتحيز القواعد الضبطية النسقية في قبولها لأعضائها؛ بحيث تحرم العديد من الأفراد الضعفاء والفقراء من الاستفادة من وظيفتها لإبقائهم في مواقعهم المتدنية وعدم ارتقائهم على السلم الاجتماعي.

– ازدواجية المعايير التي تمارسها تنظيمات اقتصادية – سياسية في تعاملها مع تنظيمات وشعوب متخلفة أو متزمتة أو معزولة لا تراعى فيها المصلحة العامة بل الفئات المتحكمة فيهما.

– بالإضافة إلى أشكال أخرى مثل: التحيز الإقليمي، والتعصب الفئوي، والقمع الجماعي الرسمي والرعاية الناقصة، والإصابة الجسدية في أثناء التعامل.

التعريف الإجرائي للعنف الهيكلي الذي تتبناه الدراسة:

هو العنف الصادر عن المجتمع نفسه؛ أي الموجود في بنية المجتمع وأنظمته وثقافته، حتى سياساته وقوانينه، ومن ثم فهو عنف لا يمكن أن يُنسب إلى شخص أو جماعة معينة يمكن أن تتحمل مسؤوليته أو يتم محاسبتها؛ بمعنى أنه عنف اجتماعي شمولي عام غير مباشر ممارس من قبل المجتمع وأبنيته/أنظمته وبشكل مستمر ومنظم حتى أصبح مألوفاً؛ كونه يعكس الحياة الاجتماعية التي يعيشها الناس في مجتمعهم كل يوم، وتتضح صورة هذا العنف جلياً في المجتمع الكويتي في أحد أهم أبعاد تركيبته السكانية؛ حيث قسم سكان الكويت إلى مجتمعين متنافرين في جميع السمات والخصائص الديموغرافية والاجتماعية وجعل من المواطنين أقلية عددية مقابل أغلبية كاسحة من الوافدين، وبالتحديد "العمالة الآسيوية"، ترتب عليه تبعات وآثار عديدة خطيرة في جميع مجالات الحياة؛ مما يُعتبر اعتداءً سافراً على حقوق كل من المواطنين والوافدين. فمفهوم العنف الهيكلي الذي تتبناه الدراسة هو ذلك العنف الاجتماعي الشمولي الممارس من قبل المجتمع وأنظمته والمتغلغل في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، الذي اتضحت كثير من صوره ومظاهره في آثار الخلل وتبعاته في التركيبة السكانية، الحاصل في زيادة أعداد الوافدين بنسبة كبيرة فاقت أعداد المواطنين.

4 – مجتمع الكويت المعاصر:

وتقصد به الدراسة المجتمع السكاني الذي يضم "الثنائية الديموغرافية" (أحمد الإبراهيم، 1985) التي تميز التركيبة السكانية للكويت، وهي: فئة المواطنين، وفئة الوافدين (وبالتحديد الأغلبية السكانية من الوافدين وهي "العمالة الآسيوية"، خلال الفترة الزمنية الحالية القصيرة (1993–2013).

الدراسات السابقة:

بحسب حدود علم الباحثة وبعد مراجعة أدبيات الدراسات السابقة العربية والغربية، فإن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها من حيث ربطها للعنف الهيكلي بالتركيبة السكانية، وقد اعتبرت الآثار الناتجة من الخلل في التركيبة السكانية والمتعلق بحجم السكان (المواطنين والوافدين)، بمثابة مؤشرات للعنف الهيكلي المسؤول الرئيس عنها.

وستنقسم مراجعة الدراسات السابقة إلى قسمين، يرتبط كل منهما – على حدة – بواحدة من القضيتين الرئيستين اللتين ركزت عليهما هذه الدراسة، وهما: القسم الأول: العنف البنيوي ومؤشراته وتأثيراته سواء على الأفراد أو المجتمع، والقسم الثاني: التركيبة السكانية غير المتوازنة بين المواطنين والوافدين في الكويت تحديداً، وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني المشكلة نفسها.

أولاً – دراسات حول العنف الهيكلي ومؤشراته وتأثيراته على السكان والمجتمع:

في دراسات العنف الهيكلي التي أعدها GaltungJohan توجد علاقة وثيقة بين مفهوم العنف الهيكلي/البنيوي ومفاهيم كل من: الصراع والسلام والتنمية. وقد ارتبطت نظرية يوهان جالتونج عن العنف الهيكلي بدراساته ونظرياته حول قضية السلام، وقد أكد أن فهمنا للعنف يتطلب فهم السلام وتعريفه، كما أكد وجود رابطة وعلاقة منهجية بين العنف والبناء الاجتماعي؛ ولذلك فقد أوجد علاقات بين كل من العنف والسلام والصراع ودراسات التنمية. ويعتقد جالتونج أنه حتى في حالة العنف المباشر والشخصي (Negative Peace) فإن السبب يرجع إلى وجود العنف في البناء الاجتماعي ولذا فإن التركيز يجب أن يكون على الصورة الكبرى، وهي "العنف الهيكلي/ البنيوي (Positive Peace) في البناء الاجتماعي، وهذا هو الأفضل – بحسب رؤية جالتونج (Grewal, 2003).

وقد اعتبر جالتونج الفقر والقمع والاغتراب صفات ومؤشرات للعنف الهيكلي، وحدد أسبابه في التفاوت الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي بين الطبقات؛ حيث هناك طبقة تملك القوة الاقتصادية والسياسية وطبقة تفتقر إلى مقومات الحياة وتعاني القمع والفقر والبطالة والأمية والتهميش (Ho, 2007).

وقد تعرضت نظرية جالتونج عن العنف البنيوي إلى النقد فاتهم بارسونز

(Parsons, 2007) جالتونج بتبسيط معنى العنف الهيكلي/البنيوي؛ وذلك من خلال استخدامه كمفهوم "المظلة"؛ حيث أوضح بارسونز أن العنف الهيكلي أصبح يُستخدم كمفهوم شامل (كالمظلة) لأنواع أخرى من الظلم مثل القهر والتهميش. كما انتقد بارسونز تفسيرات جالتونج للعنف الهيكلي؛ لأنها عامة جداً، بالإضافة إلى أن تطبيقه لاستخدام العنف الهيكلي كمفهوم شمولي (المظلة) لا يُترجم دائماً في السياق الدولي (Parsons, 2007).

كما وجدت دراسة حديثة (Stiles, 2011) أن الربط بين الفقر والمجاعة والعنف الهيكلي، كما أكده جالتونج، أمر صعب بسبب وجود عوامل عديدة تسهم مجتمعة في خلق ظروف المعاناة والتهميش (نقلاً عن: Parsons, 2007).

ووجدت دراسة أمريكية أخرى (Fox & Hoelscher, 2010)، أُجريت على 143 بلداً – وعلى غير المتوقع – في بعض المجتمعات ذات المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي، معدلات مرتفعة من العنف الاجتماعي، كما أكدت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الفقر وعدم المساواة والتمييز العنصري في المجتمع وبين العنف الاجتماعي.

كما قدمت دراسة أمريكية (Barak, 2003) تحليلاً شمولياً ونظرة متعمقة للعنف الأمريكي من منظور مقارن، وتناولت العنف من منظور علوم متعددة، كالتاريخ وعلم النفس وعلم الأحياء وعلم الاجتماع والدراسات الثقافية، وحللت العلاقة بين العنف وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية كالعرق والطبقة والجنس وتناولت جميع أنواع العنف مع التركيز على العنف البنيوي والمؤسسي الموجود في بنية المجتمع الذي اعتبرته المسؤول الرئيس عن جميع أشكال العنف الأخرى وأنواعها، وليس بسبب تصرفات الأفراد الشخصية. وانتقدت الدراسة غالبية تفسيرات العنف وخاصة الكلاسيكية منها؛ كونها أحادية البعد وتؤكد غالبيتها الاعتبارات السلوكية للأشخاص؛ وذلك لاستبعاد الاعتبارات والعوامل المؤسسية والبنيوية.

بينما وجدت دراسة أخرى (Alcock & Kohler, 1976) أن الدول ذات المعدلات المرتفعة لمتوسط العمر المتوقع (مثل السويد) تتعرض لعنف هيكلي/بنيوي أقل من الدول ذات المعدلات المنخفضة لمتوسط العمر المتوقع (مثل مالي)، وأن العنف

الهيكلي يوجد في المجتمع عندما يوجد الفقر وعندما تعمل الأنظمة والمؤسسات الاقتصادية والسياسية – الاجتماعية على قتل الناس أو معاناتهم.

وفي الدراسات الغربية – بوجه عام – يرى الباحثون أن النمو الحضري السريع والتغييرات السكانية قد تؤدي إلى تقلب الظروف الاجتماعية السياسية؛ مما يفضي إلى مواجهات عنيفة بين الأفراد والجماعات بسبب تنافسهم على الموارد الشحيحة ومواجهة ضغوط الحياة الاجتماعية المرتبطة بإدماج المهاجرين إلى المدينة (Goldstone, 2002 - Fox & Hoelscher, 2010).

واعتبر لويس كوزر (Coser, 1966) العنف بمثابة إشارة خطر danger signal؛ بمعنى أن وجوده يعتبر إشارة إلى وجود خطر في المجتمع وهي إحدى الوظائف الاجتماعية للعنف؛ حيث يؤكد أن رد الفعل على أول ظهور (أفعال) العنف يمكن أن يقلل من حدوثه مستقبلاً، ويرى كوزر أن العنف من الأشخاص أو المجموعات داخل النظام الاجتماعي هو رد فعل على فشل السلطة في استيعاب مطالب المجموعات الجديدة في المجتمع والاستماع إليها، كما يعتبره مؤشراً على مدى جدية هذه المجموعات في الإلحاح على طلباتها.

وأشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقات بين حالات عدم الاستقرار السياسي والعنف وبين الظاهرة الديموغرافية "فئة الشباب" (Goldstone, 2002). وأكدت دراسة أخرى أن الشباب الذكور هم العنصر الرئيس في أعمال العنف السياسي والإجرامي (Elbadawi & Sambanis, 2000).

لقد حددت الدراسات الغربية بعض مؤشرات العنف الاجتماعي الهيكلي، وقد ركز بعضها على الفقر والمعاناة وعدم المساواة كمؤشرات رئيسة دالة على وجود العنف في بنية المجتمع، مثل دراسات يوهان جالتنج، وكاثلين هو وغيرهما. بينما اعتبر بول فارمر انتشار الأمراض في المجتمع وموت الناس متأثرين بها بسبب فشل المؤسسات الحكومية المعنية بعلاج الناس – مؤشراً قوياً على العنف الهيكلي في المجتمع الذي لم يوفر لأفراده سبل الوقاية من الأمراض. وهناك من ركز على مؤشر عدم العدالة والمساواة بين السكان والتفاوت الكبير بينهم في فرص الحياة وفي تحقيق احتياجاتهم الأساسية. وركزت دراسة كاثلين هو على وجود علاقة قوية بين العنف البنيوي وانتهاك حقوق الإنسان فيما اعتبرت الأول سبباً والأخير نتيجة منطقية له ليس على المستوى القطري المحلي فقط، بل على المستوى العالمي،

وترى كاثلين أن العنف الهيكلي كانتهاك لحقوق الإنسان موجود عالمياً، وتتضح صورته العالمية في عدم المساواة الشديدة بين الدول والتفاوت الكبير بين الحقوق الممنوحة لجميع البشر من خلال النظام العالمي لحقوق الإنسان وبين الانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق لتلك الحقوق. كما قدمت كاثلين أمثلة عديدة على العنف الهيكلي من واقع المجتمع الأمريكي، وأهمها: عدم المساواة العرقية إلى جانب الفقر الذي يعانيه الأمريكيون من أصل إفريقي؛ حيث ينخفض مستوى الإشباع الفعلي للحاجات الأساسية للفرد (Ho, 2007).

ثانياً – دراسات حول تأثير العمالة الوافدة على التركيبة السكانية وعلى المجتمع المُستقبِل (خاصة بمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي):

في دراسة خليجية حديثة عن المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون (الشهابي، 2012: 146) أكد الباحث أن ما يجري في دول الخليج العربية من اختلال سكاني كبير لصالح الوافدين من الآسيويين تحديداً وما تبنته بعض دول المجلس من سياسات توطينية للوافدين من خلال السماح لهم بشراء الأراضي العقارية مقابل منحهم الجنسية المحلية فيما أسماه "اقتلاع الجذور" لهو اعتداء سافر على حقوق المواطنين في تلك الدول (الإمارات وقطر والبحرين وعمان). وتعتقد دراسة الشهابي أن كل الدلائل تشير إلى أن ثمة تحولاً مفصلياً سيحدث لدول مجلس التعاون نابعاً من التركيبة السكانية. وقد وضعت هذه الدراسة أربعة سيناريوهات للتطورات المحتملة بسبب تفاقم الخلل في التركيبة السكانية لدول المجلس، وهي:

1 – مواصلة متخذي القرار محاولة التحكم في التركيبة السكانية عبر قوانين وآليات الهجرة؛ حتى ينمو على مر الزمن مجتمع متحول "بلا هوية" متعدد الإثنيات، ويكون هم المجتمع الأول هو النمو الاقتصادي وجمع رؤوس الأموال تحت مظلة اللغة الإنجليزية الجامعة.

2 – تأزم العلاقة بين متخذي القرار والمواطنين لأسباب اقتصادية أو سياسية واستخدام متخذي القرار للوافدين سلاحاً ضد المواطنين عبر توطينهم.

3 – تأزم العلاقة بين الدولة والوافدين تصل إلى درجة مطالبة الوافدين بحقوقهم العمالية والسياسية والعقارية، ونظراً إلى دورهم الاقتصادي المحوري تلبى بعض هذه المطالب وصولاً إلى عملية التوطين.

4 – تأزم العلاقة بين متخذي القرار المحليين من جهة والدول المصدرة للوافدين والدول الغربية ذات النفوذ من جهة أخرى؛ مما يؤدي إلى قلب موازين القوى وتحولها إلى الوافدين بشكل أكبر.

وكما هو واضح من السيناريوهات الأربعة، فجميعها يخلو من نظرة إيجابية لمستقبل التركيبة السكانية لمجتمعات دول الخليج العربية في ضوء الرؤية الحالية لسياسات دول المجلس تجاه العمالة الآسيوية.

وحذرت دراسة خليجية/عُمانية (الغيلاني، 2008) من الاختراقات القيمية التي نجمت عن التدفق المتصاعد للوافدين مشيرة إلى ارتفاع معدل جرائم الوافدين وتنوع أنواعها، فضلاً عن تنامي جرائم الاتجار بالبشر بسبب سوء أوضاع الوافدين. ونبّهت الدراسة إلى خطر أمني للعمالة الوافدة يكمن في توظيفها في التشهير بالدولة والإساءة إليها في المحافل الدولية، وذلك من خلال استغلال المظاهرات والإضرابات التي تقوم بها بعض فئات العمالة للمطالبة بحقوقها واستخدامها وسيلة ضغط على الأنظمة في الخليج.

وبينت دراسة خليجية/سعودية عن الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي (الخريف، 2007: 79ـ80) أن وجود نسب مرتفعة من العمالة الوافدة أحدث زيادة كبيرة في أعداد الذكور في سن العمل؛ مما أدى إلى تشوه واضح في التركيب العمري يظهر في هيئة انبعاج في الهرم السكاني ومن ثم خلل في التركيبة السكانية. كما أوضحت الدراسة عدم وجود سياسات سكانية واضحة المعالم في دول مجلس التعاون الخليجي ووجود تناقض بين وجهات نظر الحكومات والإجراءات التي تتخذها بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك وجود تناقض واضح بين الواقع السكاني في بعض دول المجلس ووجهات نظر الحكومات التي وردت في مسح السياسات السكانية الذي أجرته الأمم المتحدة في عام 2001م.

واعتبرت دراسة خليجية مشتركة (الكواري والمالكي، 2011) عن التركيبة السكانية وأثرها على الأمن بدول مجلس التعاون الخليجي أن الخلل في التركيبة السكانية لصالح العمالة الوافدة يُعد التحدي الأمني الأخطر الذي يواجه دول المجلس. وأوضحت الدراسة أن واقع العمالة الوافدة يبين أنها تمثل غالبية السكان في كل من قطر والإمارات والكويت حيث الأقلية السكانية هم المواطنون. كما اعتبرت أن اختلال تركيبة القوى العاملة من أشد الآثار الديموغرافية للهجرة إلى

دول مجلس التعاون الخليجي حيث يشير هذا التركيب إلى اختلال ميزان القوى لصالح العمالة الوافدة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: ارتفاع عدد الجرائم في كل من قطر ودبي على السواء؛ فقد مثلت الجرائم ضد الأموال نحو ربع الجرائم المرتكبة في قطر، في حين شكلت في دبي ثلاثة أرباع الجرائم بنسبة 85,2%، وكانت العمالة الآسيوية على رأس القائمة بالنسبة إلى مرتكبي الجرائم من الوافدين.

وأوضحت دراسة خليجية/قطرية جغرافية (الكواري، 2005: 131 – 132) عن التركيبة السكانية في دولة قطر أن خلل التركيبة السكانية بقطر اتضح في عدم التوازن بين نسبة المواطنين والوافدين؛ حيث بلغت نسبة الوافدين فيها منذ تدفق الهجرة حتى عام 2000 م أكثر من 71%، كما أشارت الدراسة إلى أن قطر تعاني عدم التوازن في تركيبة القوى العاملة فيها، إذ تقل نسبة إسهام القطريين إلى إجمالي العاملين عن خُمس أعداد العاملين. وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة لإصلاح الخلل في التركيبة السكانية فإنه مازال موجوداً.

وسعت إحدى الدراسات الخليجية إلى دراسة اتجاهات العمالة الوافدة وأثرها على البنية الاجتماعية في الإمارات العربية (الحمادي، 2000)، وتوصلت إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية التي تتركها العمالة الوافدة على الفرد والأسرة والمجتمع، منها:

1 – إحداث الخلل في النظام الأسري بشكل عام؛ حيث لاحظت الدراسة أن العلاقات بين أفراد الأسرة تتأرجح بين النمط التقليدي والنمط الرأسمالي المشوهين، بين سلطة الآباء التقليديين الذين مازالوا يعتمدون على العمالة الوافدة في تخليص معاملاتهم وفي تربية أبنائهم.

2 – استمرار العمالة الوافدة في نقل سلوكيات وعادات وتقاليد وأمراض نفسية واجتماعية إلى الفرد والأسرة والمجتمع الإماراتي.

3 – دسّ العمالة الوافدة الادعاءات الوطنية للمواطن الإماراتي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال الدفاع عن الذات، وهي تؤكد بين الحين والآخر أن لها حقوقاً في هذه الأرض، بحكم مساهمتها في نهضة الإمارات، وأن الجيل الجديد من أبنائها له الحق في هذا الوطن بحجة أنهم ولدوا وتعلموا فيه.

4 – تشجيع العمالة الوافدة على الانحلال الخلقي بين الكبار، وقد ساعدها في

ذلك سوق العمل الإماراتي بمختلف قطاعاته: العام منه والخاص، ذات التركيبة السكانية المختلفة.

وفي دراسة محلية لمركز الدراسات الاجتماعية بمجلس الأمة، بعنوان "التركيبة السكانية في الكويت: ترجمة حرفية لسياسة الهرم المقلوب" 2008، أوضحت أن الخلل في التركيبة السكانية للكويت ليس في عدم التوازن بين أعداد المواطنين والوافدين فقط، ولكن أيضاً لأن هذه الزيادة في عدد الوافدين، أغلبها عمالة هامشية عليها كثير من الملاحظات الأمنية والاجتماعية، كما أظهرت الدراسة أنه ليس كل وافد في الكويت على رأس عمل، وأن عدد الوافدين الذين وضعت لهم وزارة الداخلية خطة للإبعاد والترحيل (حتى نهاية عام 2008) بلغ 800 ألف وافد، لأسباب عدة؛ إما لأنها عمالة سائبة من ضحايا تجار الإقامات، وإما لأنها تحمل أمراضاً معدية، وإما لأن بينها بعض مرتكبي الجرائم. وذكرت الدراسة أن هذا العدد الكبير (800 ألف) ما كان يمكن أن يدخل البلاد لولا وجود شكل أو آخر من الفساد والتخبط الإداري والذممي. وقد أوردت الدراسة جملة من الآثار السلبية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وأمنياً وسياسياً من أهمها:

1 – ظهور بعض الممارسات الغريبة على المجتمع الكويتي المحافظ وتأثيرها على النشء ولاسيما بين المختلطين منهم بفئة خدم المنازل.

2 – ظهور بعض الجرائم الدخيلة على المجتمع الكويتي، مثل سرقات البنية التحتية للبلاد، وأغطية المصارف الصحية، وأسلاك الكهرباء، والشتلات الزراعية بالشوارع.

3 – الإضرابات التي يلجأ إليها بعض مجموعات العمالة الوافدة للحصول على حقوقها المسلوبة والمشروعة، وهي إضرابات تتعارض مع القانون ونظم العمل المعمول بها في الكويت.

4 – الازدحام المروري الشديد وما ينتج عنه من هدر للوقت والجهد والمال بسبب التعطل والتأخير والحوادث.

5 – تأثر الكويت سلبياً في المحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بسبب ملف تجار الإقامات ونظام الكفيل، اللذين ترتب عليهما وجود الأعداد الهائلة للعمالة الهامشية السائبة في شوارع الكويت.

6 – تدخل بعض الدول في الشأن الداخلي للكويت بحجة حماية حقوق

رعاياهم والدعوة للمساواة الاجتماعية والسياسية في الحقوق والواجبات بين الكويتيين والوافدين.

وفي دراسة محلية/جغرافية عن اختلال التركيبة السكانية في دولة الكويت (حمدي بدوي، 2009: 469 – 476) طُبقت على شريحة عشوائية من العمالة الوافدة بمختلف جنسياتها بلغت (1000 عامل من ثماني جنسيات) خلال عام 2006م، توصلت إلى مجموعة من النتائج المهمة، منها:

1 – أن نسبة السكان الكويتيين تتناقص باستمرار مقابل زيادة في نسبة السكان الوافدين، مع التزايد المستمر والملحوظ في نسبة السكان الآسيويين إذ بلغت نحو 16% في عام 1980م، وارتفعت إلى 28% في عام 1995م، ثم إلى 40% في عام 2005م.

2 – تُعد الكويت من أكثر الدول ارتفاعاً في نسبة النوع؛ إذ وصلت إلى مستويات غير مقبولة ديموغرافياً، فبلغت عام 2005 نحو 169 لجملة السكان، وترتفع إلى 265 بين الجنسيات الآسيوية، و205 بين الجنسيات العربية.

3 – ضعف فعالية العمالة الكويتية وانخفاض حجمها في قوة العمل؛ فلم تزد نسبة العمالة الكويتية على 18%، بينما شكلت العمالة الوافدة نحو 82% من جملة قوة العملفي عام 2005م.

4 – إن ظهور ونمو بعض المشكلات والآثار السلبية الناجمة عن الخلل في التركيبة السكانية، يثبت أن هناك خللاً أو تقصيراً من قبل الأجهزة الحكومية المسؤولة عن وضع السياسة السكانية وتنفيذها.

5 – خطورة الآثار الناجمة عن اختلال التركيبة السكانية، وبخاصة الآثار الأمنية والاجتماعية والدينية والأخلاقية، على أمن المجتمع الكويتي واستقراره في الحاضر والمستقبل، ومن أمثلتها، مشكلة "فئة البدون"والبطالة، وارتفاع معدلات الجرائم.

6 – صعوبة الحل الجذري أو المعالجة السريعة لمشكلة اختلال التركيبة السكانية، بعد أن تفاقمت مشكلاتها، وأن المعالجة ينبغي أن تتم على عدة مراحل زمنية حتى لا تتأثر معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة.

وتناولت دراسة سوسيولوجية محلية (علي الطراح، 2004: 9 – 12، 32) حجم

الاختلالات الهيكلية في سوق العمل، وذلك من خلال تحليل البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط حول السكان والقوى العاملة في 2003/12/31 وتحديد دور السياسات الحكومية في تفاقمها، ورصد التداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة باعتبارها أحد أهم أشكال تلك الاختلالات الهيكلية لسوق العمل. فقد بينت الدراسة أن نصيب قوة العمل الكويتية كان منخفضاً بشكل لافت مثّل نحو (19)، بينما ارتفع بشكل ملحوظ حجم قوة العمل غير الكويتية ليمثل أكثر من 80%، فيما اعتبرها الباحث أولى مظاهر الخلل الهيكلي في سوق العمل بالكويت. وأشارت الدراسة إلى أن مظاهر الخلل الهيكلي لسوق العمل قد بلغت منتهاها وفقاً للحالة التعليمية بالنسبة إلى قوة العمل الكويتية وغير الكويتية على حد سواء، فقد احتلت المؤهلات الدنيا (الابتدائية والمتوسطة) المرتبة الأولى تنازلياً في كل من قوة العمل الكويتية وغير الكويتية. وبينت الدراسة الارتفاع المتزايد في معدلات البطالة بين الداخلين الجدد (الكويتيين) لسوق العمل خلال سنوات الدراسة (2001 – 2004)؛ إذ ارتفعت النسبة بالترتيب بحسب السنوات الأربع على النحو التالي: 4,7% – 5,8% – 7,6% – 9%.

هذا مع الإشارة إلى دراسة أخرى مغايرة لنتائج دراسة الطراح (هند صبيح، 2008، نقلاً عن: ميثاء الشامسي، 2010: 210)، لاحظت انخفاضاً متوالياً لمعدلات البطالة ونسبها في الكويت خلال السنوات من (2002 – 2007) بحسب ترتيب السنوات المذكورة : 8,3% – 7,1% – 6,9% – 5,9% – 4,4% – 4,1%، فهناك فرق واضح بين أرقام السنوات (2002–2004) في الدراستين.

وأوضحت دراسة قام بها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون الخليجي (2004)، الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دول المجلس ومخاطرها، وقد حصرتها في المخاطر التالية:

– المخاطر السياسية: وذلك بدخول اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم حيز التنفيذ، وفي حال تصديق دول المجلس على هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة، فإن خطر العمالة الأجنبية سيتفاقم إلى مستوى إحداث خلل أكبر في التركيبة السكانية، وسيشكل خطراً على هوية بلدانها، ويصبح المواطنون أقلية لا تملك سلطة إدارة شؤون أوطانها، خاصة عند وصول أفراد منهم إلى عضوية أعلى الهيئات التشريعية وصنع القرار.

– المخاطر الاقتصادية: ومنها مضاعفة النزيف المالي الناجم عن تحويل الأموال إلى بلدان المصدر، التي قدرتها الدراسة بنحو 26 مليار دولار سنوياً. وقدرها البنك المركزي الكويتي عام 2010 بأكثر من 700 مليون دينار كويتي سنوياً بالنسبة إلى الكويت بمفردها (الصالح وغنام، 2012: 190 – 191).

– المخاطر الثقافية والاجتماعية: ومنها حدوث صراعات عقائدية وقيمية وثقافية وفكرية بين القيم الأصيلة، وما تحمله العمالة الوافدة من قيم ومفاهيم مغايرة للقيم السائدة، وكذا ظهور تكتلات عرقية وأشكال من التمييز العرقي.

ومن الدراسات القديمة المهمة التي اهتمت بدراسة اتجاهات المواطنين نحو العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأجريت في جميع دول المجلس باستثناء سلطنة عمان (السالم وظافر، 1983، نقلاً عن ميثاء الشامسي، 35) توصلت نتائجها إلى وجود اتجاه عام بين مواطني الدول الخمس نحو رفضهم مشاركة الوافدين لهم في حياتهم لأسباب سياسية واجتماعية وثقافية، وأن الوافدين يشكلون عبئاً على متطلباتهم الأساسية.

وفي الاتجاه المغاير لمنظور الدراسات السابقة، هناك دراسات أكدت الآثار الإيجابية للعمالة الوافدة للمجتمعات المستقبِلة لها، من منظور اقتصادي بحت، وبالنظر إلى مصالح العمالة الوافدة فقط. فقد وجدت دراسة بريطانية – ألمانية، أن العمالة الوافدة في أوروبا تساعد على نمو الاقتصاد وتوفير وظائف جديدة بدلاً من تقليص فرص العمل، فضلاً عن تخفيف تكلفة اليد العاملة (الشرق الأوسط، 2005).

وكذلك فعلت دراسات غربية تناولت أوضاع العمالة الوافدة (أو المهاجرة كما تميل إلى تسميتها) في دول مجلس التعاون الخليجي، وحقوقهم المهضومة، في مقابل الدور الكبير الذي يؤدونه في تلك الدول، ومشاركتهم في التطور الاقتصادي الذي تشهده مجتمعات دول المجلس (العمالة المهاجرة في منطقة الخليج، 2011).

أما الأنثروبولوجي الأمريكي أندرو غاردنر Gardner فقد عاش بنفسه في المجتمع الخليجي (البحريني) وقضى وقتاً طويلاً مع العمالة الهندية في المجمعات السكنية camps الخاصة بهم، ودرس عن كثب أحوالهم المعيشية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقاتهم مع المواطنين البحرينيين الذين أوجدوا حواجز اجتماعية عميقة بينهم وبين العمالة الهندية التي تمثل أكبر جالية موجودة في البحرين، وتُشكل أكبر عمالة أجنبية فيها – أيضاً –، معتبراً هذا الفصل أو الحاجز

الاجتماعي بين الطرفين، وهضم كثير من حقوقهم الإنسانية، بمثابة عنف هيكلي موجه لتلك العمالة، وقد حدد غاردنر في دراسته أحد المزالق الأخلاقية والعملية للنظام البحريني، وهو: خلق طبقة دنيا ضخمة من الجنسين لا يعرفون معنى العدالة لافتقادهم إياها، وغالباً ما يصبحون هدفاً لعنف الشباب (Gardner, 2010).

أما الدراسة الحالية فهي تجمع بين المنظورين؛ أي البحث عن الأضرار والمخاطر الواقعة على الطرفين (المواطنين والوافدين) من جراء تلك التركيبة السكانية غير المتوازنة وغير المنشودة لأي مجتمع يهتم بأمنه واستقراره، ويتمسك بهويته وثقافته، ويحرص على حقوق المواطنين والمقيمين فيه على حد سواء. لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية، مفترضة أن جميع الآثار السلبية والمخاطر الناجمة عن الخلل الكبير في هذه التركيبة، هي نتيجة حتمية لوجود عنف هيكلي في بنية المجتمع وأنظمته.

تطور حجم سكان الكويت (من 1993 – 2013):

هناك اختلاف واضح في تقدير حجم سكان الكويت من قبل الجهات المعنية بالتعدادات السكانية وتقديرها سواء كانت محلية أم دولية، ففي حين قدرت الإدارة المركزية للإحصاء عدد سكان الكويت في 2011، بنحو 3,065,850 نسمة، نجد أن عدد السكان قد بلغ حتى نهاية ديسمبر 2013 ثلاثة ملايين و965 ألفاً و22 نسمة، مقابل 3 ملايين و824 ألفاً في نهاية عام 2012، بحسب الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وقد أشار تقرير الشال الاقتصادي (في سبتمبر 2013)، لآخر إحصاءات السكان والعمالة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى أن عدد السكان في الكويت قد بلغ في نهاية الربع الثالث من عام 2013 نحو 3,928 ملايين وهو رقم يزيد بنحو 104 آلاف عن الرقم المسجل بنهاية عام 2012؛ فقد سجل عدد سكان الكويت في شهر يونيو 2012 (3 ملايين و807 آلاف) منهم مليون و196 ألفاً كويتيون، بنسبة 31,4%، وهي نسبة متراجعة عن العام السابق له (2011) التي كانت 32%، هذا بالإضافة إلى وجود نحو 105 آلاف من فئة "البدون" – بحسب بيانات الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية والمعلنة في نهاية عام 2011 – ولا تزال الأرقام في تصاعد سريع؛ الأمر الذي يعزى إلى الزيادة المستمرة والمطردة في أعداد العمالة الوافدة، التي بلغت خلال الأشهر الستة الأولى فقط، من عام 2012، نحو 96,7 ألف وافد.

أما عن الاختلاف في الأرقام والإحصائيات، فيفسره الدكتور (عبدالله سهر، 2013) بوجود نحو نصف مليون نسمة تقريباً لم يتم احتسابهم في قاعدة بيانات الإحصاء؛ وذلك لعدم إدلاء الأسر أو الكفيل بالعدد الصحيح للخدم، معتقداً أيضاً "احتمال وقوع القائمين بالتعداد في أخطاء عند القيام بالإحصاء، كما أن التعداد لم يشمل إحصاء الكويتيين المقيمين خارج الكويت وقت التعداد، وبشكل عام لم يتم احتساب ما يقارب ربع مليون نسمة من الذين يمتلكون بطاقات مدنية ولم يكونوا موجودين في فترة التعداد في الكويت".

وبحسب تقديرات بيركس سينكلير لعام 1992 بلغت نسبة المواطنين إلى الوافدين في الكويت 32,5%، وهي نسبة متواضعة جداً، إذا كان التقدير صحيحاً؛ نظراً لظروف الغزو ورحيل مئات الآلاف من المقيمين بالكويت، لكن الغريب أن تظل هذه النسبة في المستوى نفسه تقريباً (32%) حتى نهاية العقد الأول من القرن الجديد الحالي بحسب التقديرات السكانية للهيئة العامة للمعلومات المدنية (إدارة الإحصاء، 2009)، بينما قدّرت الإدارة المركزية للإحصاء، نسبة المواطنين الكويتيين لمجموع سكان الكويت في تعداد عام 1995 بنحو 41,5%، وفي تعداد 2005 بنحو 39،2%، وفي 2011 بنحو 35,6% (المجموعة الإحصائية السنوية، 2011).

وأياً كانت تلك النسب صحيحة أو قريبة من الواقع، فإن جميعها ليست مطلباً وطنياً أو مؤشراً يدعو للتفاؤل، بل تعكس واقعاً مؤسفاً وشاهداً قوياً على الخلل الكبير في التركيبة السكانية والمستمر منذ نحو أربعة عقود؛ إذ بدأت هذه المشكلة منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي (الصالح وغنام: 197 – 199).

وبحسب الإدارة المركزية للإحصاء، فإن متوسط معدل النمو السنوي للسكان حسب الجنسية بين تعدادي عام 2011 – 2005 قد بلغ نحو 5,4؛ حيث سجل معدل النمو للكويتيين 3,3%، ولغير الكويتيين 6,7%، في حين قدّرت الأمم المتحدة هذا المعدل للنمو السكاني في الكويت للفترة نفسها (2005–2011) بنحو 3,79%، كما قدرت الأمم المتحدة متوسط أعداد السكان (بالمليون) في الكويت خلال الفترة من 1995–2015 على النحو التالي:

السنة	متوسط أعداد السكان بالمليون
1995	1,628
2000	1,941
2005	2,264
2010	2,737
2015	3,087

المصدر:

Population Division, Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, World Population Prospects: The 2010 Revision.

وقد توصلت إحدى الدراسات الجغرافية المحلية (حمدي بدوي، 2009: 469) إلى أن معدل نمو سكان الكويت يسير بسرعة كبيرة، فهناك 150 ألف نسمة تضاف إلى السكان كل عام؛ أي بمعدل 6,0% سنوياً؛ مما يعني أن سكان الكويت سوف يتضاعفون خلال أقل من ربع قرن من الآن، كما أشارت الدراسة، وما يعنيه ذلك الحجم من تحد كبير أمام التنمية في العقود القادمة. وقد أوضحت هذه الحقيقة دراسة جغرافية محلية أخرى عن التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية (الرمضان، 2009) حيث قدمت تحليلاً لأهم التغييرات السكانية التي ستشهدها الكويت خلال الفترة من 2010 – 2025، وبينت الدراسة أن الكويت تواجه تحديات ديموغرافية، من أهمها ارتفاع النمو السكاني وسيطرة الوافدين على المكون السكاني، كما أظهرت أن الكويت مازالت في طور تحولها الديموغرافي، وأن النافذة الديموغرافية ستنفتح بحلول عام 2024م.

وبحسب مركز دراسات الاقتصاد الرقمي "مدار" ومركز "أورينت بلانيت للعلاقات العامة" فقد سجلت كلٌّ من الإمارات وقطر والكويت والبحرين أعلى مستويات تضارب في البيانات السكانية؛ نظراً لاستقطابها أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة؛ مما يجعلها من بين الدول التي تضم أعلى المعدلات في العالم (مجلس التعاون حالة استثنائية في التركيبة السكانية، 9/1/2010).

خلاصة تلك الأرقام والمؤشرات الديموغرافية هي أن ما يحدث للتركيبة السكانية في الكويت من تغييرات جذرية واختلالات سكانية، إنما هو بفعل عامل الهجرة العمالية أو العمالة الوافدة – بتعبير آخر –، وهي تغييرات بالغة الوضوح لكبر حجمها واختلاف نوعها وتنوع تأثيراتها في مختلف مجالات الحياة في مجتمع صغير المساحة وقليل السكان (المواطنين).

تطور حجم العمالة الوافدة إلى الكويت ودول المجلس ودلالاته الاجتماعية:

أكدت الدراسات المتخصصة أن نسبة الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي لا تضاهيها نسبة في أي منطقة بالعالم؛ إذ وصلت في المتوسط إلى نحو 40%، وتزيد في دول بعينها كالكويت والإمارات وقطر على عدد السكان الوطنيين، ويشكل الآسيويون نسبة 23,4% من جملة السكان في دول المجلس، يليهم العرب 11,5% (الجرداوي، 2010: 34؛ والشامسي، 2010).

كما أكدت الدراسات الأجنبية غرابة الوضع السكاني والتركيبة الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي الست – بشكل عام – وفي الإمارات وقطر والكويت – بشكل خاص –؛ وذلك لكون مواطني هذه الدول أصبحوا أقليات سكانية (عددياً) في بلادهم، بعد أن طغت الأعداد الضخمة للوافدين من العمالة الآسيوية، على وجه الخصوص، على التركيبة السكانية. وما يميز دول مجلس التعاون الخليجي هو اختلال توازن القوى العاملة بدرجة كبيرة من الناحية الديموغرافية لصالح الأجانب علي حساب المحليين، كما يفوق عدد العاملين غير المحليين عدد المحليين أنفسهم وبفارق كبير في معظم البلدان (دول المجلس) وفي العديد من القطاعات (مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2011).

وكان إجمالي العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الست في عام 2009، قد بلغ 16 مليون عامل، بعد أن كان 12 مليوناً في عام 2005، ويعتبر قطاع الإنشاءات مسؤولاً عن جلب 40% من العمالة الوافدة إلى دول الخليج، على الرغم من أنه يسهم بأقل من 10% من الناتج القومي لمعظم دول المجلس (العلوي، 1/فبراير/2011).

جاء في إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة – بعيدة المدى – لدول مجلس التعاون الخليجي (2010 – 2025) عند تحديد أبرز التحديات التي تعايشها المسيرة التنموية للدول الأعضاء ولا تزال تواجهها على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود تنموية، أنه يرتبط بجميع التحديات التي أشارت إليها الإستراتيجية، اختلالات بيّنة في التركيبة السكانية بما تتضمنه من تأثيرات سلبية على التجانس الاجتماعي وبواعث المواطنة والولاء، وهي اختلالات قد نجمت عن الاعتماد الكثيف على العمالة الأجنبية، واختلالات سوق العمل، والثبات النسبي لنظم التعليم والتدريب، ونظم التوظف والأجور (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2011: 11).

وفي الكويت يتزايد حجم العمالة الوافدة إلى الكويت، وبخاصة الآسيوية بشكل مطرد؛ ففي عام 1975 بلغت نسبة العمالة الوافدة في قوة العمل بالكويت 70%، ثم توالت الزيادة العددية ومعدل إسهام العمالة الوافدة فيها إلى أن وصلت في2007/12/31 إلى 85%، في مقابل 15% فقط للمواطنين (الجرداوي، 2010: 45)، وفي نهاية عام 2008 وصل عدد العمالة الوافدة في الكويت إلى (1,2 مليون)، (ص 134).

ويشير دليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية الصادر في نهاية عام 2009، أن عدد الوافدين إلى الكويت وصل إلى2,365،970 نسمة كان النصيب الأكبر من هذا العدد للعمالة الذكورية؛ حيث بلغت 1,591,934؛ أي أن الخلل في الثنائية السكانية للكويت (المواطنين والوافدين) أدى إلى خلل آخر في النوع، وهو ليس بأقل خطراً من الخلل الأول.

كما جرّ الخلل الرئيس إلى اختلالات هيكلية أخرى، منها تركيبة العمالة الوافدة ذاتها وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية، فبحسب إحصائية صادرة عن وزارة التخطيط لعام 2005 م، تبين أن نحو 734913 من العمالة الأجنبية من دون مؤهل، وأن 422279 يحملون مؤهلات دنيا، وأن 174066 يحملون مؤهلات متوسطة، وأن 72140 يحملون مؤهلات عليا؛ أي أن نحو 80% من العمالة الوافدة إلى الكويت في ذلك التاريخ، هم شبه أميين (عبدالله الصالح ومها غنام، 2012: 188–189). هذا بالإضافة إلى الخلل في التركيب العمري لدى السكان الوافدين؛ حيث تبلغ نسبة البالغين 86% من جملة السكان الوافدين (بدوي، 2009: 292).

أما عن العمالة المنزلية في الكويت، فبحسب الإحصائيات الرسمية من وزارة الداخلية، فقد بلغ عدد خدم المنازل في منتصف عام 2011 أكثر من نصف مليون خادم وخادمة (579,000). وبحسب إحصائيات منظمة هيومن رايت ووتش لعام 2011، هناك أكثر من 650 ألف خادم منزل بالكويت. مع العلم بأن العمالة المنزلية من الجنسية الهندية وحدها، بلغت (224 ألفاً) في فبراير 2012، أما مجموع الجالية الهندية في الكويت فقد بلغ 680 ألفاً بحسب تصريح السفير الهندي لصحيفة الجريدة (2013/8/17)، وهي أكبر جالية في الكويت على الإطلاق.

وتسهم الأسرة الخليجية – على وجه العموم – والأسرة الكويتية – على وجه الخصوص – إسهاماً كبيراً واضحاً في استمرارية زيادة حجم العمالة الآسيوية المنزلية في دول المجلس، من خلال تمسكها بها، وحرص كل بيت على تشغيل

خادمة أو أكثر، وسائق، وهو عُرف خليجي لا يقبل المناقشة أو التغيير، على الرغم من التحذيرات الكثيرة، والمشكلات الخطيرة التي نتجت عن هذه العمالة المنزلية، وراح ضحيتها كثير من الأطفال وبعض الكبار.

وتعتقد الدراسة أن تزايد أعداد السكان المواطنين سيزيد من أعداد العمالة الوافدة وليس العكس، كما تذهب بعض الدراسات، كما أن زيادة أعداد العمالة الوطنية المقنعة، سيزيد من أعداد العمالة الوافدة، وهذا ما ذهبت إليه دراسة غربية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين من أن "خفض نسبة الزيادة بين المواطنين في دول الخليج العربي، يؤدي إلى خفض الحاجة إلى العمالة الأجنبية في المستقبل، وأن السياسات السكانية الوطنية في هذه الدول تنطوي غالباً على فهم خاطئ وهو ضرورة زيادة عدد المواطنين حتى يمكن تقليل عدد الأجانب بإحلال المواطنين محلهم في مواقع العمل" (بوناين، 1998: 360–361).

وتستخدم الدراسات العلمية والتوجهات الرسمية في الدول الغربية اسم "عمالة مهاجرة" لوصف العمالة الوافدة إلى دول الخليج، ربما ترسيخاً لجعلها في حكم المهاجرين، وشملها ضمن اتفاقيات العمالة المهاجرة، وتمهيداً لمنحها حقوق المواطنة في الدول المستقبلة. وتذكر إحدى الدراسات عن العمالة الأجنبية في دول المجلس، أن دول الخليج الست تنظر إلى المقيمين الأجانب على أنهم "عمالة مهاجرة مؤقتة أو عمالة وافدة عابرة"، وأنه على العكس من المهاجرين العابرين للحدود ومجموعات الشتات في أنحاء أخرى من العالم، فإن أمر تجنيسهم في منطقة الخليج ليس وارداً على الإطلاق (أحمد، 2011).

"وحاول البعض تسميتها بالعمالة المؤقتة التعاقدية – وهي كذلك نظرياً – إلا أنها في الواقع غير مؤقتة إلا على الورق، أما في الواقع المعيش فهي دائمة، وكلما جاء جيل آخر منها ترسخ الموجود، وتميزت الإقامة بالاستمرارية والاستدامة، وتكون مجتمع مواز لمواطني دول المجلس غارساً جذوره في تربته ويكاد يهيمن على العديد من جوانب الحياة" (العلوي، 1/فبراير/2011).

ويحذر بعض المختصين من أن المشكلة لم تعد – كما جرى وصفها سابقاً – مسألة خلل في التركيبة السكانية، فقد تحولت بعد ثلاثة عقود من "الوجود الفاعل النشط إلى استيطان آسيوي واضح وطاغ؛ فالإشكالية الحقيقية تكمن في التوجهات الفكرية، في الفكر التنموي ذاته؛ حيث شكلت السياسات التنموية التي طبقتها

الحكومات الخليجية طوال العقود الثلاثة الأخيرة، وعلى نحو متفاوت، الإطار العام الذي أحدث هذا التحول الكبير، فالتركيز على قطاع البناء والإعمار وتشجيع الاقتصاد الريعي والحداثة الزائفة، أهمل حقائق الديموغرافيا والجغرافيا والتاريخ، فلم تأخذ التنمية في حساباتها حاجات المجتمعات المحدودة في المنطقة، وتنمية هذه المجتمعات الصغيرة لا تحتاج إلى هذه الملايين من العمالة الأجنبية" (غباش، 2011/11/5).

وتؤكد الكواري أن استمرارية خلل التركيبة السكانية الخليجية، دليل على عدم خضوع مجتمع الوافدين إلى القانون الاقتصادي، من خلال قاعدة العرض والطلب على العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل (نورة الكواري، 2005: 23). "فالتكلفة المجتمعية لم تكن محددة لتدفق العمالة الوافدة أو ذات تأثير عليها، فاحتياجات العمالة الوافدة، والاعتبارات التي حكمت تدفقها، تحددت في معزل عن اعتبارات أي تقويم موضوعي لمستوى التكلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يتحملها المجتمع من جراء استمرار تزايد حاجته للعمالة الوافدة بالحجم والتركيب الراهنين" (الكواري، 1983: 41).

ويعتقد باحث في قضية العمالة الوافدة في الكويت، أن هناك معوقات ذات طابع اقتصادي وسياسي وربما اجتماعي وراء عدم المقدرة على ضبط العمالة الوافدة، مثل: وكالات توريد العمالة ونفوذها، وسطوة بعض القوى الاجتماعية والسياسية، والمصالح الذاتية التي تفضل وجود هذه المجموعات البشرية الكبيرة حتى تتوافر اليد العاملة الرخيصة، والقوة الشرائية، ويتوافر البشر لتنشيط الإيجار العقاري (التميمي، 2005/5/1).

المخاطر الهيكلية المترتبة على الخلل الديموغرافي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت (مؤشرات العنف الهيكلي):

أولاً – المخاطر السياسية الأمنية:

1 – قضية الاتجار بالبشر المتهمة بها الكويت من قبل المنظمات العالمية:

جاء في التقرير السنوي للخارجية الأمريكية لعام 2012 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (الذي صنّف الكويت ضمن الفئة الثالثة، وهي الدول التي لاتلتزم بأدنى المعايير التي نص عليها قانون ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000، ولا تسعى لمعالجة المشكلة)، أن حكومة الكويت لا تلتزم بشكل كامل بالمعايير الدنيا للقضاء

على الاتجار بالبشر، ولا تقوم بجهود كافية لتحقيق ذلك؛ فلم يقر البرلمان مسودة قانون شامل لمكافحة الاتجار بالبشر، وليس هناك مسؤول أو وزارة أو هيئة تنسيق وطنية قيادية تركز على جهود مكافحة الاتجار بالبشر، ويعود ذلك – على وجه الخصوص – للافتقار إلى إجراءات التعرف المبكر على ضحايا الاتجار بالبشر، واستمرار الاعتماد على نظام الكفيل الذي يعاقب ضحايا الاتجار على مخالفة أنظمة الهجرة بدلاً من أن يحميهم. كما ذكر التقرير أن الحكومة الكويتية لم تحرز تقدماً كبيراً بشأن التزاماتها عام 2007 مثل: إقرار مسودة قانون العمالة المنزلية لإعطائها حقوقاً مكافئة للعمالة الأخرى، أو إنشاء دار إيواء دائم وذي طاقة استيعابية كبيرة لضحايا الاتجار بالبشر، ولهذه الأسباب – كما يقول التقرير – وضعت الكويت ضمن الفئة/الدرجة الثالثة للسنة السادسة على التوالي. أي منذ عام 2007 حتى عام 2012 وهي على ترتيبها الأخير ضمن الدرجات أو الفئات الثلاث لتصنيف الدول بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، دون إحراز أي تقدم يشفع لها ويبرر تقاعسها تجاه قضية خطيرة جدا تسيء إلى سمعتها ومكانتها بين المنظومة الدولية.

2 – حقوق الإنسان:

جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2012 أن المشكلات الرئيسة المتعلقة بحقوق الإنسان في الكويت شملت فرض قيود على حرية التعبير والتجمع وخاصة بين العمال الأجانب وعديمي الجنسية العرب (المسمَّين بـ"البدون") والاتجار بالأشخاص ضمن السكان العاملين المغتربين. كما جاء في تقرير الخارجية الأمريكية لعام 2011 حول حقوق الإنسان، ما يتعلق بدولة الكويت: "أن القانون فيها يحظر التمييز على أساس العرق أو الأصل أو الإعاقة أو اللغة، ولكن لم يتناول أو يعالج التمييز على أساس المكانة الاجتماعية، كما أن لديها عدداً من القوانين التي تكافح التمييز ضد المرأة، و(البدون)، وغير المواطنين/الوافدين، وخدم المنازل والمغتربين، وفي الواقع الممارس فإن الحكومة في الكويت لم تجعل قوانين مكافحة التمييز نافذة بشكل ثابت ومستمر. وجاء في تقريرها لعام 2010 حول الأوضاع في الكويت، أن قوات الأمن الكويتية قامت بتقييد حرية التنقل لفئات معينة شملت العمال الأجانب والمقيمين العرب من عديمي الجنسية (البدون)، وقد ظل وضع (البدون) بدون حل، وواجه هؤلاء (البدون) تمييزاً اجتماعياً وقانونياً. كما تعرض العمال الأجانب لتقييد شديد في حقوقهم، وللتمييز خاصة في قطاعي الخدمة المنزلية والخدمات التي تتطلب مهارات.

3 – حق المواطنة:

يسعى النظام العالمي الجديد لإقرار حقوق المهاجرين – من العمال وذويهم أو غيرهم – في الاندماج في بلد الاستقبال، والحصول على حق المواطنة، وتعمل المنظمات الدولية المعنية بحقوق العمال جاهدة على إقرار تلك الحقوق من خلال مؤتمراتها وتشريعاتها واتفاقياتها التي تطلب فيها من دول الاستقبال مكافحة مظاهر العنصرية، وتجاوز الهوية الوطنية ككيان غير قابل للتعايش، إلى الهوية الكونية ككيان يقبل الآخر. وبعد إصدار اتفاقية حماية حقوق العمال الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1990. ثم الاتفاقية الدولية رقم 79 لعام 1994. المتضمنة للحقوق السياسية للعمالة الأجنبية زادت المخاوف الخليجية (خاصة) والدول المستقبلة للعمالة الأجنبية (عامة) من مطالبات العمال بحقوقهم السياسية، في ظل استقرار شبه دائم لتلك العمالة وأسرهم في دول الاستقبال، وبحكم قوة التنظيمات النقابية العمالية في دول الإرسال. ولتلك المخاوف مبرراتها الواقعية، فقد طالب الوفد الهندي، في منتدى "حوار المنامة" المنعقد في مملكة البحرين في عام 2008، بإعطاء العمالة الهندية في دول الخليج حقوقاً سياسية، وعدم اعتبارها عمالة وافدة أو مؤقتة، بل عمالة مهاجرة تتمتع بالحقوق نفسها للمهاجرين في البلدان الأخرى من العالم (مركز الخليج للأبحاث). وهذا النوع من المطالبات يؤكد خطورة الوضع السياسي/الأمني في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، التي ستواجه تغييرات سياسية خطيرة نتيجة لسماحها بالتغييرات السكانية غير المنضبطة في أعداد العمالة الوافدة وجنسياتها.

أما من أخطر المخاوف والدلالات المجتمعية التي توقعها البعض للعمالة الوافدة فهو التغيير السياسي للمنطقة، استناداً إلى تغيير القاعدة البشرية للسلطة، فعندما تتغير هذه القاعدة تضعف السلطة وتكون معرضة للسقوط (غباش 2011/11/5).

ثانياً – المخاطر الاجتماعية والثقافية:

لا تقل المخاطر الاجتماعية والثقافية للتركيبة السكانية في الكويت، عن المخاطر السياسية؛ فعندما يتآكل المجتمع داخلياً، وتذوب هويته ثقافياً، يصعب عندها الحديث عن وجود مخاطر سياسية أو اقتصادية، فلا معنى للمخاوف السياسية إذا انهارت المنظومة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وتعتقد الدراسة الحالية أن كثيراً من صور هذا الانهيار قد بدأت تتضح في كثير من السلوكيات

والقيم المنتشرة في المجتمع الكويتي، ولعل من أهمها وأخطرها الصور الاجتماعية والثقافية الآتية:

– تفشي قيم الاتكالية والاعتماد الكلي على العمالة الوافدة، حتى أصبحت صفة لصيقة بالمواطن الكويتي، وحقاً مشروعاً له في استقدام من يخدمه مهما كان نوع العمل هامشياً، وقد وصل الأمر إلى أن يصبح وجود خادمة في البيت مطلباً أساسياً للأسرة، وشرطاً تشترطه العروس على الزوج قبل الزواج. والأخطر هو اعتماد الأسرة على الخادمة في رعاية الأطفال والقيام بجميع شؤونهم، داخل البيت وخارجه، وتقاعس الوالدين عن أدوارهما تجاه أبنائهما. وهناك كثير من الدراسات المحلية التي تناولت التأثيرات السلبية للخادمات/المربيات على الطفل الكويتي.

– انتشار شقق الدعارة في بعض مناطق الكويت، وقد أشارت تصريحات الداخلية المنشورة بالصحف المحلية إلى أن أصحابها من الجنسيات الآسيوية. هذا بالإضافة إلى ترويج الخمور والمخدرات، وانتشار الرذيلة بأنواعها. وترجع إحدى الدراسات المحلية السبب الرئيس في هذه الظاهرة إلى الخلل في التركيب النوعي، حيث تبلغ نسبة الذكور بين الوافدين نحو 70% من جملة الوافدين، منهم نحو 49% لم يتزوجوا (عزاب)، كما أن هذه البيوت والأوكار تنتشر في المناطق التي يسيطر عليها السكان الوافدون (وبخاصة الوافدون الآسيويون) كمناطق جليب الشيوخ وخيطان والفروانية وحولي (بدوي، 2009: 370 – 371).

– انتشار الأدوات الرخيصة للثقافة الوافدة في كل مكان (ظاهرة بيع الأشرطة الجنسية) والترويج للبضائع والأفلام الرخيصة والألعاب الإلكترونية العنيفة والجنسية، المطلوبة من فئة المراهقين والشباب، وبأرخص الأثمان، وتحمل طابع ثقافتهم من لغة وأزياء وأفكار وسلوكيات.

– ظاهرة "الأحياء السكنية المتخلفة" في الكويت، قد ظهرت بتزايد أعداد العمالة الآسيوية الوافدة ورغبتهم في السكن قريباً من أقربائهم وأصدقائهم؛ مما جعل تلك المناطق السكنية خاصة بهم، وتميزت بافتقارها إلى أبسط وسائل المعيشة اللائقة بالإنسان مع تكدس عدد كبير في وحدة سكنية واحدة وفي غرفة واحدة، حتى باتت هذه المناطق بيئة خصبة للأمراض الصحية والاجتماعية.

– ارتفاع نسبة الجرائم في الكويت (غالبية الفاعلين من الجنسيات الآسيوية)،

وقد انتشرت في مجتمع الكويت جرائم القتل والانتحار والسطو المسلح والاغتصاب والأفعال الفاحشة، التي تطالعنا بها يومياً أخبار الصحف المحلية، إلى جانب سوء استخدام المرافق العامة وممتلكات الدولة. أما أخطر تلك الجرائم والأفعال المشينة، فهي ما كان ضحيتها الأطفال على يد السائقين أو الخادمات (الصالح وغنام، 2012: 215 – 216)، ويكفي دليلاً على خطورة تلك الجرائم ضد الأطفال، حوادث القتل (نحراً) لأطفال وبنات الأسر الكويتية، التي ارتكبتها بعض الخادمات الأثيوبيات.

– ارتفاع عدد حوادث الطرق من قبل السائقين الآسيويين، وتؤكد الإحصاءات الدولية أن الكويت على رأس الدول الأعلى في حوادث السير (القبس، 4/1/2012).

ثالثاً – المخاطر الصحية:

– انتشار بعض الأمراض المزمنة والخطيرة في الكويت التي أتت بها العمالة الآسيوية من بلدانها، مثل مرض التهاب الكبد الوبائي، والسل الرئوي، والإيدز، بحسب ما تتناقله الصحف المحلية. وتشير دراسة محلية إلى أنه اكتشف أكثر من 550 وافداً من العمالة الوافدة معظمهم من الجاليات الآسيوية في منتصف عام 2006 مصابين بهذه الأمراض الخطيرة، وأن بعضهم مصاب بها منذ 15 سنة وهم داخل الكويت بسبب التلاعب في الفحوصات وصور الأشعة واستبدال العينات وعدم الدقة في تسجيل الأسماء (بدوي، 2009: 377).

رابعاً – المخاطر الاقتصادية:

ترى الدراسة أن كلفة الأيدي العاملة الآسيوية، التي يعتقد البعض بأنها رخيصة، هي – في حقيقتها – عالية بل ومُكلفة جداً للدولة، التي تصرف الملايين سنوياً لتأمين المواصلات العامة، والعلاج، وإصلاح ما تم تخريبه بسبب سوء الاستخدام، من أجهزة وأدوات، بل تحتاج الدولة لعملية تنظيف شاملة ومكثفة نتيجة الحالة العامة من عدم النظافة التي تعانيها البلاد بسبب إسناد مهمة النظافة لأفراد من العمالة الرخيصة الآتية من بعض البيئات الفقيرة والمتخلفة. وفيما يلي بعض تلك المظاهر للتكلفة المادية التي تتكبدها البلاد، والتي تعتبرها الدراسة مخاطر اقتصادية كبرى:

– التحويلات المالية: يبلغ معدل تحويلات العمالة من جنسية واحدة فقط (الهندية) من الكويت إلى الهند 3 – 4 مليارات دولارسنوياً (كونا، 6/11/2013)، على اعتبار أنها أكبر عمالة موجودة في الكويت. ويشير الخبراء إلى هذه العملية

(التحويلات المالية الخارجية) على أنها سبب في إضعاف دوران العملية الاقتصادية، "إذ تقوم العمالة الوافدة بتحويل الجزء الأكبر من مواردها المالية إلى دولها الأم؛ أي أنها تقوم باستنزاف جزء كبير من الموارد المالية للدولة المضيفة نتيجة هذه التحويلات الخارجية؛ مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني" (بدوي، 2009: 337 – 338).

– الضغط الشديد على المرافق والخدمات العامة وتكليف الدولة مبالغ طائلة سنوياً لتوفير المواصلات الخاصة للعمالة (الباصات التي لا يستخدمها المواطنون أبداً) ومطالب المعيشة اليومية بالإضافة إلى العلاج في المستشفيات الحكومية وتوفير أسرة فاقت عدد المرضى الذين ينتظرون أسابيع قبل أن يتوافر سرير بالمستشفى.

– إسراف الماء والكهرباء الذي أسهم فيه المخدومون الذين أسندوا إلى مستخدميهم، سواء في البيوت أو في جهات العمل، مهمة غسيل السيارات وغيرها، وتركوا في أيديهم بيوتهم ومقار أعمالهم، فأسرفوا في استعمال الماء والكهرباء، وهي صور ومشاهد يومية يستطيع أن يلاحظها المراقب العادي.

الصورة المستقبلية المتوقعة للتركيبة السكانية لمجتمع الكويت:

تشير التوقعات المستقبلية للتركيبة السكانية في الكويت – بكثير من التأكيد – إلى أن الوضع السكاني سيبقى على ما هو عليه حالياً، وأن المعادلة السكانية ستكون لصالح غير الكويتيين، وأن عملية الإحلال المرتقبة لن تجدي نفعاً بسبب مخرجات التعليم غير الموائمة مع متطلبات سوق العمل، وثقافة رفض الياقة الزرقاء من قبل المواطنين، وستظل العمالة الوافدة متفوقة بنسب عالية خلال العقدين المقبلين في أي تعداد سكاني في الكويت؛ وذلك لحاجة المشاريع المليارية إلى أيدٍ عاملة كبيرة العدد لتنفيذها، وهو أمر غير متوافر حالياً، وما دامت الخطط الإنمائية تستهدف المشاريع المليارية، فستظل التركيبة السكانية في الكويت على حالها، إن لم تزد خللاً ونقصاً في شقها الكويتي. أما ما هو أخطر من مجرد الخلل في العدد والنسبة، فهو ما يترتب على ذلك الوجود المستمر، والاعتماد الكلي على تلك العمالة الوافدة التي ستصبح في حكم المهاجرة، بفضل اتفاقية حقوق العمال الدولية التي سبقت الإشارة إليها. وهناك مشكلة أخرى قد تواجه عملية الاستغناء عن كثير من العمالة الوافدة وإحلال العمالة الوطنية محلها، وهي التخصص والكفاءة والخبرة التي يحتاجها سوق العمل؛ الأمر الذي نبّه عليه الباحثون المختصون ممن حاولوا

تقديم حلول لمشكلة الخلل في التركيبة السكانية في دول المجلس: "إن إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة يجب أن يكون مبنياً على أساس الكفاءة والإنتاجية؛ بمعنى عدم التضحية بإنتاجية العامل خدمة لهدف الإحلال حتى لا يتعرض الاقتصاد الخليجي لخلل في معدلات النمو" (باطويح، 2013).

وتتوقع الدراسة – مع غالبية الدراسات – زيادة حجم العمالة الوافدة إلى الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، واستمرارية تفوق أعدادها على أعداد المواطنين، خلال العقد المقبل، ليس فقط لحاجة مشاريع التنمية لتلك العمالة، وإنما كذلك للإقبال الكبير من قبل الأسرة الكويتية – على وجه الخصوص – والأسرة الخليجية – عامة – على العمالة الآسيوية، تحديداً؛ وذلك لاعتياد الأسرة الخليجية واعتمادها على الخدم في إدارة شؤون المنزل، ورعاية الأطفال.

وفي المقابل، نجد أن أكثر الدراسات الاستشرافية المحلية تفاؤلاً بمستقبل التركيبة السكانية، تتوقع حدوث تراجع في أعداد العمالة الوافدة بنسبة 1% (فقط) سنوياً، في حال التنفيذ الدقيق والحازم للإستراتيجية السكانية الوطنية بكل أبعادها التي تتبناها الكويت لتعديل تركيبتها السكانية (غنيمي، 2011: 37)، مع الإشارة إلى أن هذا التوقع المتواضع لم يتحقق، فقد مرت أكثر من عشر سنوات على تلك الدراسة الاستشرافية ولم تنخفض نسبة العمالة الوافدة في الكويت، كما توقعت الدراسة بل زادت خلال الأعوام العشرة الأخيرة.

لقد فشلت جميع الحلول لتعديل التركيبة السكانية في الكويت ودول مجلس التعاون، ولم تقترب كل محاولات الإصلاح من الانفراج النسبي والحل الوسط – على أكثر تقدير –، وعجزت عن تحمل مسؤوليته ومواجهته كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ مما يؤكد – بشكل لا يقبل الظن أو الإنكار – أن الخلل هيكلي جذري، تعانيه بنية المجتمع برمته، وليس خللاً جزئياً أو عارضاً. ولكي نتخلص مستقبلاً من هذا الخلل الهيكلي، فنحن بحاجة لتطوير هيكلي لجميع مؤسساتنا الحكومية وعلى رأسها التعليمية، وذلك من خلال تغيير جذري للعقلية وللطريقة التي تدير بها الدولة مؤسساتها، ومن ثم تغيير للعقلية والشخصية الكويتية وبخاصة قيم العمل، والمشاركة في عملية التنمية.

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لواقع المجتمع الكويتي، ولهذا فهي تعتمد على المنهج التحليلي، الذي يقوم بهاتين الوظيفتين: الوصفية

والتحليلية، لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال اختبار بيانات البحث والتعامل مع معطياته باستخدام أدوات بحث قياسية موثوق بها، وأهم هذه الأدوات "الاستبانة" الذي طبق على عينة من المجتمع الكويتي، شملت قطاعات وشرائح مختلفة، كما تم الاستعانة بالبرامج الإحصائية لتحليل بيانات البحث.

مجتمع الدراسة:

مجتمع البحث هو المجتمع الكويتي بمختلف فئات المواطنين (ذكوراً وإناثاً، كباراً وشباباً، ومن مستويات تعليمية جامعية، ومن مناطق سكنية مختلفة ومن جميع محافظات الكويت).

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 676 مفردة (من الجنسين)، طُبقت على عينة غير عشوائية، شملت جميع محافظات الكويت الست، وطبقت على موظفي المؤسسات التعليمية من معلمين وإداريين، وكذلك على طلبة جامعة الكويت. وقد بلغت نسبة الإناث في عينة الدراسة 52,7% في مقابل 47,3% للذكور. كما بلغ متوسط أعمار أفراد العينة (34) سنة، وبلغ متوسط المستوى الاقتصادي (3)؛ أي (متوسط)، أما متوسط عدد الخدم للأسرة، فقد بلغ 2,8 (نحو ثلاثة خدم لكل أسرة)، الذكور منهم بمتوسط (1,3) والإناث 1,5 في المتوسط.

أداة الدراسة ومتغيراتها:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة رئيسة لجمع المعلومات، وقد صمم مقياس خاص لقياس اتجاهات العينة نحو متغيرات الدراسة (مؤشرات العنف الهيكلي في الأبعاد الستة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية)، واشتمل المقياس على بعض المعلومات الديموغرافية المتعلقة بخصائص المبحوثين الاجتماعية والاقتصادية، كالجنس والعمر والدخل والمستوى الاقتصادي وعدد الخدم، التي تخدم أغراض الدراسة. وقد حددت إجابة المبحوثين من خلال مقياس سداسي يبدأ بـ (تأثير كبير جداً) = (6) وينتهي بـ (لاتؤثر) =(1).

وقد تؤكد من صدق المقياس وصحته، على الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرضه على ستة من المحكمين الثقاة من أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في

مجال العلوم الاجتماعية من جامعة الكويت، وجامعة قطر، وقد قدموا ملاحظات على بعض عباراته وتقسيماته ومتغيراته، ثم صدقوه بعد إجراء التعديلات اللازمة.

الأساليب الإحصائية:

أما بالنسبة إلى اختبار الثبات فقد قيس ثبات الأداة من خلال الاعتماد على استخدام معامل ألفا كرونباخ الميداني، للتأكد من ثباتها وصحتها. وقد أدخلت بيانات الاستمارة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss، كما استخدمت مقاييس الإحصاء في تحليل بيانات الدراسة كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بيرسون Correlation Person، واختبار ت T_test.

وقد جاء مقياس الثبات بدرجاته المختلفة مقبولاً ويمكن الاعتماد عليه. والجدول التالي يوضح قيم الثبات للمقياس الكلي، وللأبعاد الستة.

قياس الثبات لمقياس الدراسة
كل المقياس

الأبعاد	الثبات
المقياس كاملاً	,90
السياسية	,62
الاقتصادية	,65
الاجتماعية	,81
الثقافية	,74
الصحية	,74
الأمنية	,89

النتائج:

للإجابة عن الأسئلة التي تضمنها مقياس الدراسة المكون من ستة أبعاد تناولت مؤشرات العنف الهيكلي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، بالإضافة إلى بعض البيانات الديموغرافية الخاصة ببعض خصائص المبحوثين، فقد حللت إجابات عينة الدراسة بوساطة برنامج الـ spss وكذلك بعض المقاييس الإحصائية على نحو ما هو موضح في منهجية الدراسة.

وللإجابة عن السؤالين الأول والثاني للدراسة المتمثلين في تعرف اتجاهات أفراد العينة نحو المؤشرات الستة للدراسة وأكثرها خطورة، وترتيب هذه المؤشرات بحسب المتوسط الحسابي، فإن الجداول من (1 – 6) توضح وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي لكل مؤشر من المؤشرات الستة للدراسة:

السؤال الأول: ما اتجاهات المواطنين نحو مؤشرات العنف الهيكلي التي حددتها الدراسة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية)؟

جدول (1)
ترتيب العينة بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات السياسية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
– استقدام الكويت للمزيد من العمالة الأجنبية.	5,35	,965	3
– مطالبة بعض الوافدين لحقوقهم السياسية.	4,57	1,33	7
– عدم تجنيس أفراد من فئة (البدون) المستحقين للجنسية.	4,81	1,34	5
– إضرابات بعض جنسيات العمالة الوافدة لنيل حقوقها.	4,75	1,31	6
– عدم اهتمام الحكومة بمعالجة التركيبة السكانية.	5,50	,793	1
– عدم اهتمام المجلس بمعالجة التركيبة السكانية.	5,48	,797	2
– منح الجنسية لبعض الوافدين من الجنسيات الآسيوية.	5,17	1,41	4

يوضح جدول (1) ترتيب أفراد العينة بالنسبة إلى اتجاهاتها نحو المؤشرات السياسية للدراسة، وذلك باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، حيث يبين الجدول أن مؤشر "عدم اهتمام الحكومة بمعالجة التركيبة السكانية" قد احتل الترتيب الأول بالنسبة إلى اتجاهات أفراد العينة نحو مؤشرات الجانب السياسي، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (5,5)؛ أي مابين درجتي 5 و6 من المقياس السداسي، اللتين تشيران إلى "تأثير كبير جداً". تليها في المرتبة الثانيةعبارة "عدم اهتمام المجلس بمعالجة التركيبة السكانية"؛ حيث سجلت متوسطاً حسابياً بلغ (5,48)، وجاءت في الترتيب الثالث عبارة "استقدام الكويت للمزيد من العمالة الأجنبية"، في

حين احتلت الترتيب الأخير ضمن المؤشرات السياسية: "مطالبة بعض الوافدين لحقوقهم السياسية".

ويوضح جدول (2) ترتيب العينة بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الاقتصادية للدراسة:

جدول (2)
وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الاقتصادية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
– الضغط الشديد من قبل الوافدين على المرافق والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين.	5,29	,959	2
– وجود شركات وهمية تستقدم العمالة الهامشية؛ مما يزيد من معدلات البطالة بين العمالة الوافدة.	5,58	,767	1
– سيطرة العمالة الوافدة على القطاع الخاص.	5,14	1,08	4
– انتشار أعداد كبيرة من العمالة الوافدة (العربية) في القطاع الحكومي.	5,12	1,19	5
– ضخامة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى خارج الكويت وعدم استفادة اقتصاد البلد منها.	5,22	1,09	3
– ظروف المعيشة الصعبة التي يعيشها كثير من العمالة الوافدة في الكويت.	4,76	1,24	8
– ظروف المعيشة الصعبة التي يعيشها كثير من (البدون) في الكويت.	5,12	1,06	6
– الاعتداء على الحقوق المالية للعمالة الوافدة (عدم انتظام تسليمهم رواتبهم الشهرية.	5,12	1,04	7

يتبين من جدول (2) أن غالبية إجابات المبحوثين اتجهت نحو مؤشر مرتفع جداً؛ إذ احتل الترتيب الأول مؤشر "وجود شركات وهمية تستقدم العمالة الهامشية" حيث سجل متوسطاً حسابياً بلغ (5,58)، يليه في الترتيب مؤشر "الضغط الشديد من قبل الوافدين على المرافق والخدمات العامة" بمتوسط حسابي بلغ (5,29)، كما جاء مؤشر "ضخامة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى خارج

الكويت" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (5,2)، في حين احتل الترتيب الأخير بين مؤشرات الجانب الاقتصادي "ظروف المعيشة الصعبة التي يعيشها كثير من العمالة الوافدة في الكويت"، فقد سجل متوسطاً حسابياً بلغ (5,1) وهي درجة ليست منخفضة بل لا تزال ضمن فئة (التأثير الكبير) على الرغم من كونها حاصلة على أقل الدرجات بين مؤشرات هذا الجانب.

أما جدول (3) فيوضح وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الاجتماعية للدراسة:

جدول (3)
وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الاجتماعية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
– ارتفاع معدل السلوكيات المنحرفة في الكويت.	5,68	,606	1
– انتشار الشقق المشبوهة في بعض مناطق الكويت.	5,57	,790	4
– ترويج الخمور في بعض مناطق الكويت.	5,62	,736	3
– انتشار المخدرات بكل أنواعها في المجتمع الكويتي.	5,56	,873	5
– انتشار السحرة والمشعوذين في الكويت.	5,45	,920	8
– استمرارية ظاهرة الأحياء المتخلفة الفقيرة والمتكدسة بالسكان العزاب الخاصة ببعض الجنسيات الوافدة.	5,39	,915	9
– انتشار ظاهرة التسول بين بعض الجنسيات الوافدة.	5,23	,855	11
– الاختناق المروري في شوارع الكويت.	5,55	,785	6
– ارتفاع نسبة حوادث المرور في الكويت.	5,49	,739	7
– تردي مستوى الخدمات العامة في الجهات الحكومية بسبب توظيف عمالة آسيوية غير مدربة.	5,36	,857	10
– تأثير الخادمات/المربيات والسائقين على التنشئة الاجتماعية للأطفال وأسلوب التعامل مع الآخرين.	5,68	,684	1

كما هو واضح من بيانات جدول (3) المتعلق بالمؤشرات الاجتماعية للدراسة، فقد جاء "ارتفاع معدل السلوكيات المنحرفة في الكويت" في الترتيب الأول

بالمشاركة مع "تأثير الخادمات والسائقين على التنشئة الاجتماعية للأطفال" بمتوسط حسابي بلغ (5,68)، يليهما في الترتيب "ترويج الخمور" بمتوسط حسابي يبلغ (5,62)، أما مؤشر "انتشار ظاهرة التسول بين بعض الجنسيات الوافدة" فجاء في الترتيب الأخير بين مؤشرات الجانب الاجتماعي، وسجل متوسطاً حسابياً بدرجة (5,23)، وهي أيضاً ليست منخفضة، حيث تراوح بين فئة (تأثير كبير وكبير جداً).

وفيما يتعلق بالمؤشرات الثقافية للدراسة، فإن جدول (4) يوضح وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الثقافية للدراسة:

جدول (4)
وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الثقافية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
– تأثير ثقافات الوافدين من الجاليات كبيرة العدد على ثقافة المجتمع الكويتي.	5,16	1,01	3
– تأثير اللغات المختلفة على اللغة العربية.	4,93	1,17	5
– تأثير عادات الوافدين وتقاليدهم في المجتمع الكويتي.	5,05	1,03	4
– تأثر الثقافة الدينية الإسلامية (سلباً) في المجتمع الكويتي بسبب تعدد ديانات الوافدين وتنوعها.	4,61	1,52	6
– تأثير الخادمات/المربيات والسائقين على التنشئة الثقافية للأطفال (لغة وأخلاقاً وتقاليد وعادات).	5,40	,954	1
– تراجع الثقافة الوطنية أمام الثقافات الوافدة الكبيرة العدد.	5,38	5,40	2

تشير نتائج جدول (4) إلى حصول مؤشر "تأثير الخادمات والسائقين على التنشئة الثقافية للأطفال" على الترتيب الأول بين بقية المؤشرات الثقافية؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (5,4)، يليه مؤشر "تراجع الثقافة الوطنية أمام الثقافات الوافدة" بمتوسط حسابي مماثل تقريباً (5,38)، ثم جاء في الترتيب الثالث "تأثير ثقافات الوافدين على ثقافة المجتمع الكويتي"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي له (5,2)، وجميعها مرتفع جداً، في حين احتل الترتيب الأخير في هذه المجموعة،

مؤشر "تأثر الثقافة الدينية الإسلامية سلباً في المجتمع الكويتي" بمتوسط حسابي (4,6)؛ أي (متوسط التأثير).

ويبين جدول (5) وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الصحية للدراسة:

جدول (5)
وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الصحية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
– انتشار بعض الأمراض المعدية (كالتهاب الكبد الوبائي والدرن).	5,61	4,17	1
– تدني مستوى النظافة في جهات العمل والمؤسسات المشغلة لعمالة آسيوية غير مدربة وغير لائقة صحياً.	5,35	,872	3
– زيادة التلوث البيئي في الكويت بسبب زيادة أعداد الوافدين غير اللائقين صحياً.	5,33	,986	4
– زيادة أعداد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بسبب الاختلاط بالوافدين المصابين.	5,23	1,17	6
– زيادة الضغط على المستشفيات والمراكز الصحية بسبب زيادة أعداد الوافدين في الكويت.	5,44	,905	2
– زيادة الضغط على المؤسسات المعنية بتأمين الماء والكهرباء للمواطنين.	5,29	,891	5

مما هو مبين في نتائج جدول (5)، فقد احتل مؤشر "انتشار بعض الأمراض المعدية الترتيب الأول بين مجموعة المؤشرات الصحية للدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (5,61)، يليه في الترتيب الثاني مؤشر "زيادة الضغط على المستشفيات والمراكز الصحية بسبب زيادة أعداد الوافدين"، بمتوسط حسابي بلغ (5,44)، يليه في الترتيب "تدني مستوى النظافة في المؤسسات المشغلة لعمالة آسيوية غير لائقة صحياً"، وبلغت درجة المتوسط الحسابي له (5,35)، أما مؤشر "زيادة أعداد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب" فجاء في الترتيب الأخير في هذه

المجموعة، بمتوسط حسابي قدره (5,23)، وجميع المؤشرات راوحت بين الفئتين (5 و 6)؛ أي ذات التأثير الكبير والكبير جداً.

وجدول (6) يوضح وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الأمنية للدراسة:

جدول (6)
وصف العينة وترتيبها بحسب المتوسط الحسابي للمؤشرات الأمنية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
– ازدياد جرائم السطو المسلح.	5,32	,951	7
– وجود تجار الإقامات والمتاجرة في البشر (العمالة الوافدة).	5,52	,844	3
– تزايد معدلات السرقات في الكويت.	5,37	,812	6
– زيادة معدل جرائم القتل والعنف في الكويت.	5,58	,814	1
– الاعتداءات من قبل بعض خدم المنازل الموجهة نحو الأطفال.	5,38	,908	5
– الاعتداءات من قبل بعض خدم المنازل الموجهة نحو أفراد الأسرة الكبار.	5,38	,908	5
– اعتداء بعض أفراد الأسرة الكويتية على خدمهم.	5,14	1,05	8
– ارتفاع معدل الجرائم الأخلاقية في الكويت.	5,47	,963	4

جاءت نتائج جدول (6) المتضمن مؤشرات الدراسة الأمنية لتشير إلى النتيجة نفسها من حيث وصف العينة بحسب اتجاهاتها نحو المؤشرات الستة للدراسة التي مالت نحو التأثير الكبير والكبير جداً (5–6)؛ فقد أوضح جدول 6 أن مؤشر "زيادة معدل جرائم القتل والعنف في الكويت" جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (5,58)، يليه مؤشر "الاعتداءات من قبل بعض الخدم نحو الأطفال" بمتوسط بلغ (5,55)، ثم "وجود تجار الإقامات والمتاجرة في البشر"، وكانت درجة المتوسط الحسابي له مقاربة لسابقه (5,52)، في حين جاء في الترتيب الأخير (الثامن) مؤشر "اعتداء بعض أفراد الأسرة الكويتية على خدمهم" بمتوسط حسابي قدره (5,14).

ويتضح من نتائج الجداول (1–6) أن مؤشرات الجانب الاجتماعي قد تصدرت جميع مؤشرات الدراسة بمتوسط حسابي بلغ (5,68)، وهو أعلى قيمة سجلتها بقية المتوسطات الحسابية للمؤشرات الأخرى، يليه في المرتبة الثانية الجانب الصحي؛ حيث سجل أعلى متوسط حسابي فيه درجة (5,6)، وتأتي بعده كل من مؤشرات الجانب الأمني والاقتصادي بالدرجة نفسها (5,58)، يليهما الجانب السياسي ثم الثقافي في الترتيب الأخير بحسب درجة المتوسط الحسابي.

أما ما يختص بالسؤال الثالث للدراسة، المتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عند مستوى (05 = >) من عينة البحث في جميع مؤشرات الدراسة الستة، فإن جدول (7) يوضح هذه الفروق:

جدول (7)
الفروق في المتوسطات الحسابية مع الانحراف المعياري بين الذكور والإناث في جميع المؤشرات الستة

البعد/ الجنس	م	ع	ت
1 – السياسية: ذكور إناث	35,33 35,90	5,18 5,08	,149
2 – الاقتصادية: ذكور إناث	41,27 41,42	5,18 4,63	,691
3 – الاجتماعية: ذكور إناث	60,51 60,63	6,14 5,37	,777
4 – الثقافية: ذكور إناث	30,38 30,67	8,80 7,02	,627
5 – الصحية: ذكور إناث	31,98 32,48	6,85 5,25	,280
6 – الأمنية: ذكور إناث	43,18 43,33	4,86 5,74	,720

يوضح جدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين نحو جميع المؤشرات الستة للدراسة؛ فقد كشفت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في المؤشرات السياسية؛ حيث قيمة (ت) كانت عند (149.)، كما كانت قيمة (ت) بالنسبة إلى المؤشرات الاقتصادية (691.)، وبالنسبة إلى المؤشرات الاجتماعية (777.)، وللمؤشرات الثقافية (627.)، ثم إلى المؤشرات الصحية (280.)، وأخيراً بلغت قيمة ت للمؤشرات الأمنية (720.)، وجميعها غير دالة إحصائياً.

وللإجابة عن السؤال الرابع للدراسة: "هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (05 = >) بين المؤشرات الستة للدراسة مع متغيرات الدراسة (المستوى الاقتصادي، ومستوى الدخل، والعمر)" فإن جدول (8) يوضح هذه العلاقة:

جدول (8)
العلاقة بين متغير الدخل والمستوى الاقتصادي والعمر وبين جميع مؤشرات الدراسة الستة

المؤشرات	الدخل	المستوى الاقتصادي	العمر
1 – البعد السياسي	,037	,042	,012
2 – البعد الاقتصادي	,040	,040	,013
3 – البعد الاجتماعي	,040	,069	,043
4 – البعد الثقافي	,045	,05	,006
5 – البعد الصحي	,007	,079	,042
6 – البعد الأمني	,001	,067	,059

من خلال جدول (8)، تكشف نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة/الدخل والمستوى الاقتصادي والعمر وبين مؤشرات الدراسة الستة/السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية؛ فجميع النتائج جاءت غير دالة إحصائياً، وهو مؤشر يدل على أن اتجاهات العينة نحو جميع مؤشرات الدراسة لم تتأثر بمتغير العمر أو المستوى الاقتصادي أو الدخل؛ أو – بعبارة أخرى – لم تؤثر المتغيرات الرئيسة للمبحوثين على اتجاهاتهم نحو مؤشرات الدراسة بأبعادها المختلفة.

أما ما يتعلق بسؤال الدراسة الخامس: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند

مستوى (05 = >) بين متغير عدد الخدم لدى الأسرة مع مؤشرات الدراسة الستة "فإن جدول (9) يوضح درجة هذه العلاقة وقوتها:

جدول (9)
درجة وقوة العلاقة بين متغير (عدد الخدم) وبين مؤشرات الدراسة الستة

المؤشر	قوة ودرجة العلاقة مع متغير عدد الخدم لكل أسرة
1 – السياسي	,075
2 – الاقتصادي	,10*
3 – الاجتماعي	,08*
4 – الثقافي	,06
5 – الصحي	,06
6 – الأمني	,12**

* P < 0.05
** P < 0.01

من خلال جدول (9) يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير عدد الخدم، والمؤشر الاقتصادي (p< 0.05)، والمؤشر الاجتماعي (p< 0.05)، والمؤشر الأمني (p< 0.05)، في حين بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين متغير عدد الخدم وكلٍّ من المؤشر السياسي والثقافي والصحي.

وللإجابة عن السؤال الأخير للدراسة، الخاص بـ "هل توجد دلالة إحصائية بين المؤشرات الستة للدراسة بعضها مع بعض"فإن جدول (10) يبين العلاقات المتقاطعة للمؤشرات الستة للدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون لتوضيح وجود دلالة إحصائية بين المؤشرات الستة بعضها مع بعض:

جدول (10)
العلاقات المتقاطعة للمؤشرات الستة للدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

المؤشرات	2	3	4	5	6
1 – البعد السياسي	,67**	,42**	,18**	,28**	,35**
2 – البعد الاقتصادي		,52**	,20**	,30**	,40**

تابع / جدول (10)
العلاقات المتقاطعة للمؤشرات الستة للدراسة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

المؤشرات	2	3	4	5	6
3 – البعد الاجتماعي			,32**	,49**	,59**
4 – البعد الثقافي				,31**	,30**
5 – البعد الصحي					,54**
6 – البعد الأمني					

** $P < 0.01$

من خلال جدول (10) يتضح أن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين جميع مؤشرات الدراسة؛ فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البعد السياسي ومؤشرات: البعد الاقتصادي (r=,67)، والبعد الاجتماعي (r=,42)، والبعد الثقافي (r=.18)، والبعد الصحي (r=,28)، والبعد الأمني (r=,35). كما توضح العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين مؤشرات البعد الاقتصادي مع البعد الاجتماعي (r=,52)، ومع البعد الثقافي (r=,20)، والبعد الصحي (r=,30)، ومع البعد الأمني (r=,40). وتبين كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البعد الاجتماعي وبقية الأبعاد؛ فمع البعد الثقافي (r=,32)، ومع البعد الصحي (r=,49)، والبعد الأمني (r=,59). وتشير نتائج الجدول إلى العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين مؤشرات البعد الثقافي والبعد الصحي والأمني على التوالي (r=,31)، (r=,30). وأخيراً توضح العلاقة الدالة إحصائياً بين مؤشرات البعد الصحي والبعد الأمني؛ حيث سجلت قيمة r(r=,54). وجميع هذه العلاقات دالة عند مستوى $p < 0.01$.

مناقشة النتائج:

بشكل عام، وفي ضوء الإطار النظري العام لهذه الدراسة، وبناءً على تساؤلات الدراسة التي صاغتها في ضوء الهدف الرئيس للدراسة، والأهداف العامة، فقد حققت تلك الأهداف، وأجيب عن تساؤلات الدراسة بصورة علمية بينتها النتائج الإحصائية.

وتلفت الدراسة الانتباه إلى أن متوسط المستوى الاقتصادي لعينة الدراسة

بلغ (2)؛ أي منخفض – منخفض جداً، وذلك لكون غالبية أفراد العينة معلمين وإداريين في المدارس الحكومية، وكذلك طلبة في الجامعة. وعلى الرغم من انخفاض الدخل الشهري والمستوى الاقتصادي لأفراد عينة البحث، فإن جميعهم كان لديهم خادمة واحدة على الأقل، وكانت اتجاهاتهم نحو العمالة، بشكل عام، والعمالة المنزلية، بشكل خاص، واعية ومدركة لخطورة بعض التأثيرات السلبية لهم على الأسرة والأطفال، وعلى المجتمع ككل.

لقد سلطت نتائج البحث الضوء على أهم مؤشرات العنف الهيكلي الكامنة في التركيبة السكانية الحالية لمجتمع الكويت، والتي حددتها الدراسة في ستة جوانب رئيسة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وأمنية)، وضمن كل جانب أو بعد من تلك الأبعاد الستة، كانت هناك مؤشرات عديدة، اتضح من نتائج الدراسة أهمية بعضها، وعدم أهمية البعض الآخر منها، إلى حدٍ ما وبحسب استجابة المبحوثين نحوها، فقد اتفقت غالبية أفراد عينة الدراسة على أهمية مؤشرات محددة في كل بعد من الأبعاد الستة (مؤشرات العنف الرئيسة للدراسة) التي بينت مدى خطورة تلك المؤشرات بحسب آرائهم، ومدى شعورهم بأهميتها وخطورتها في حياتهم ومجتمعهم. وقد جاءت في مقدمة تلك المؤشرات، المؤشرات الاجتماعية التي حصلت على أعلى نسبة من حيث تكرارها واتفاق غالبية أفراد العينة حول أهميتها وخطورتها. ومن بين هذه المؤشرات الاجتماعية، حصل مؤشر "ارتفاع معدل السلوكيات المنحرفة" بالمشاركة مع مؤشر "تأثير الخادمات والسائقين على التنشئة الاجتماعية للأطفال" على الترتيب الأول ضمن مؤشرات هذا الجانب الاجتماعي، ويليهما مؤشر "ترويج الخمور في الكويت"وهي نتيجة توضح مدى إحساس أفراد المجتمع الكويتي بالمشكلات الاجتماعية الناجمة عن تزايد أعداد الوافدين/المهاجرين إلى الكويت، وهي مشكلات معروفة لدى الدول المستقبلة للهجرات العمالية أو غيرها، كنتيجة لعدم التجانس بين المجتمع الأصلي والمجتمع الجديد واختلاف الثقافات والعادات والتقاليد والقوانين، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع لمعدلات الجريمة والسلوكيات المنحرفة؛ الأمر الذي أشارت إليه جميع الدراسات السابقة التي استعرضتها الدراسة وغيرها من التي لم يتم الإشارة إليها، وقد اتفقت غالبية الدراسات العلمية على تعرض المجتمع المستقبل للهجرات إلى مشكلات اجتماعية عديدة – كما سبقت الإشارة – وتعرض المهاجرين أنفسهم للعديد من المشكلات الناتجة من عدم التكيف والتأقلم مع المجتمع الجديد. أما تفسير عجز أو

فشل المجتمع المستقبل للهجرات الكبيرة في التعامل مع هذه المشكلات، والوصول إلى حلول ممكنة للتخفيف من حدتها وآثارها على الجانبين (المهاجرين/الوافدين والمواطنين)، وتخليص المجتمع المستقبل من خطورة المشكلات الاجتماعية المترتبة على هذه التركيبة السكانية المختلطة والشديدة الاختلاف والتنوع وربما التناقض، فإنما ترجعه هذه الدراسة إلى العنف الهيكلي (غير المباشر كما يقول جوهان جالتونج) الذي يعتري بنية المجتمع والذي اتضحت صوره ومظاهره في عديد من جوانب الحياة الاجتماعية.

كما اتضح من نتائج الدراسة أن هناك وعياً عاماً لدى المبحوثين من أفراد العينة تجاه الجوانب والأبعاد الأخرى من مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت؛ فقد حصلت جميع المؤشرات على معدلات مرتفعة، مع تفاوت بين مؤشرات كل جانب في تلك المعدلات، فالبعض كان الاتجاه نحوه واضحاً مرتفعاً كما هوالحال بالنسبة إلى المؤشرات الصحية التي جاء في مقدمتها مؤشر "انتشار بعض الأمراض المعدية"، يليه في الترتيب "الضغط الشديد على المستشفيات والمراكز الصحية بسبب الأعداد الكبيرة للوافدين". كما تقترب كثيراً من النتائج السابقة، النتائج التي حصلت عليها المؤشرات الأمنية؛ حيث سجلت درجات ذات تأثير كبير جداً، وجاء في الترتيب الأول، مؤشر "زيادة معدل جرائم القتل والعنف في الكويت"، يليه مؤشر "الاعتداءات من قبل بعض الخدم نحو الأطفال"، ثم مؤشر "وجود تجار الإقامات والمتاجرة بالبشر". وهي نتائج تدل على وعي أفراد المجتمع الكويتي/المبحوثين، بالخطورة الأمنية للتركيبة السكانية الحالية لمجتمع الكويت؛ حيث الأعداد الضخمة للوافدين من مختلف الجنسيات والخلفيات الثقافية الاجتماعية، وحيث الظروف المعيشية الصعبة التي يعانونها في مجتمعهم الجديد الذي كان من المتوقع أن يوفر لهم سبل العيش الكريم، وحيث الاعتماد الكبير من قبل كثير من الأسر الكويتية على خدم المنازل في رعاية الأطفال إلى جانب أعمال المنزل؛ الأمر الذي نتج منه اعتداءات كثيرة على الأطفال تم نشرها في الصحف اليومية، واستشعر خطورتها الجميع، ولكن – على الرغم من ذلك – تستمر ظاهرة الاعتماد على خدم المنازل في رعاية الأطفال، من خلال المشاهد اليومية في الحياة الاجتماعية للأسرة الكويتية.

ويتضح ذلك الوعي في اتجاهات أفراد العينة نحو مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت في ما يتعلق بمؤشرات الجانب الاقتصادي التي

جاءت في الترتيب الثالث بين مؤشرات الدراسة الستة، وبنسب قريبة جداً من سابقتها (المؤشرات الصحية والاجتماعية)؛ حيث اتفق غالبية المبحوثين على خطورة بعض المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها مؤشر "وجود شركات وهمية تستقدم العمالة الهامشية"، و"الضغط الشديد من قبل الوافدين على المرافق والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين"، ثم مؤشر "ضخامة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى خارج الكويت"، وهي ثلاثة مؤشرات تبين مدى استشعار أفراد المجتمع بحقيقة ما يجري في الكويت من استنزاف لثروات البلاد بحجة استقدام العمالة ذات الأعداد الضخمة التي دبت البطالة بين صفوفها لعدم الحاجة الفعلية لخدماتها في الكويت، وقد نتج عن وجودها، ضغط شديد على المرافق والخدمات المختلفة، وأهمها الصحية، إلى جانب الاستهلاك الكبير للماء والكهرباء والمواد الغذائية ووسائل النقل العام وغيرها، وفي المقابل، تحويل أموالهم إلى خارج الكويت وعدم استفادة اقتصاد البلد منها. والأمر ذاته يمكن قوله بالنسبة إلى مؤشرات الدراسة السياسية والثقافية.

كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين بعض متغيرات الدراسة (مستوى الدخل والمستوى الاقتصادي والعمر) وبين مؤشرات العنف الستة؛ بمعنى أنه لم تؤثر المتغيرات الرئيسة الثلاثة لأفراد العينة في اتجاهاتهم نحو مؤشرات الدراسة، فكانت اتجاهات المبحوثين بمختلف الأعمار والدخول والمستويات الاقتصادية، قوية ومتقاربة عند درجة المقياس الأعلى (5–6)؛ أي ذات تأثير كبير وكبير جداً، وهذا يدل دلالة واضحة على اتفاق أفراد العينة بمختلف خصائصهم العمرية والاقتصادية على أهمية مؤشرات العنف الهيكلي في التركيبة السكانية وخطورتها – كما حددتها الدراسة –، وهو مؤشر إيجابي يوضح مدى التشابه والتقارب في آراء الناس واتجاهاتهم نحو القضايا المحورية على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار كون المستوى الاقتصادي لأفراد عينة الدراسة كان يتركز في المستوى المنخفض بحسب المتوسط الحسابي لمجموع أفراد العينة، وهو مؤشر قوي له دلالة علمية، حيث يستشعر ذوو الدخول المنخفضة أو المستوى الاقتصادي المنخفض الآثار السلبية للتركيبة السكانية الناجمة عن وجود الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة، والمعاناة الإنسانية التي تتعرض لها من جراء الظروف المعيشية والمادية الصعبة التي

تعيشها في الكويت، وهو أمر طبيعي؛ كون ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض غير مرفهين، نظراً لقلة دخولهم.

وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين أحد متغيرات الدراسة "عدد الخدم" وبين مؤشرات الدراسة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائياً بين هذا المتغير (عدد الخدم) وبين المؤشرات السياسية والثقافية والصحية. وربما لا يكون لذلك دلالة علمية مؤثرة أو ذات أهمية؛ إذ يصعب تفسير هذه النتيجة علمياً، ولماذا كان لها دلالة إحصائية مع بعض مؤشرات الدراسة، بينما اختفت هذه الدلالة مع المؤشرات الأخرى. لكن هذه النتيجة جديرة بالاهتمام البحثي، وتحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة العلمية للتوصل إلى تفسيرات علمية لتلك العلاقة الإحصائية بين متغير "عدد الخدم" ومؤشرات العنف الستة التي حددتها الدراسة. وقد كان الهدف من وضع الدراسة لهذا المتغير، هو توضيح مدى تأثير هذا المتغير الأساسي (عدد الخدم لدى الأسرة) على آراء المبحوثين واتجاهاتهم نحو المتغيرات التابعة للدراسة (مؤشرات العنف الهيكلي)، وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الاجتماعي أو الثقافي المرتبط بوجود العمالة المنزلية لدى الأسرة الكويتية، إلا أن هذا العامل أو المتغير، لم يؤثر سلباً على آراء المبحوثين، ولم يمنع استخدامهم لعدد من الخادمات أو السائقين في تكوين اتجاه واضح نحو الآثار السلبية المترتبة على وجودهم في الأسرة، وفي المجتمع بشكل عام.

لقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد ما توصلت إليه دراسات غربية عديدة من تغلغل العنف الهيكلي في بنية المجتمع ومؤسساته وأنظمته؛ بحيث بدت مؤشراته منتشرة وعامة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وبحيث لا يمكن أن يكون هناك جهة مسؤولة عما آلت إليه الظروف والأحوال المتعلقة بموضوع الدراسة، وهي نتائج الخلل في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت، التي اعتبرتها الدراسة اعتداءً واضحاً على حقوق كل من المواطنين والوافدين. فالمواطنون أصبحوا أقلية سكانية في بلادهم، يزاحمهم على المرافق العامة والخدمات التي تقدمها الدولة لهم، أغلبية وافدة تجاوزت نسبتهم (68%) من مجموع أعداد سكان الكويت، شكل الآسيون منهم النسبة الكبرى (56%) بما يتضمن ذلك من انتشار لثقافات عديدة مختلفة تماماً عن ثقافة المجتمع الكويتي، وبما يتضمن أيضاً من ارتفاع لمعدل الجريمة والسلوك المنحرف في

المجتمع الكويتي؛ نظراً لاختلاف هذا الأخير عن المجتمعات المرسلة للأعداد الكبيرة من الوافدين، في كثير من القوانين والعادات والقيم، ونظراً للاحتكاك المباشر الناجم عن العلاقات بين المواطنين والوافدين، وخاصة داخل الأسر الكويتية المحتضنة لأكثر من نصف مليون نسمة من العمالة المنزلية.

التوصيات:

1 – تأكيد أهمية المشكلة السكانية وخطورة الوضع الحالي للخلل الكبير الواقع في التركيبة السكانية، الذي يعكس وجود عنف هيكلي في المجتمع، ويعتبر مشكلة اجتماعية بنيوية تتحمل مسؤوليتها جميع الجهات الرسمية والأهلية؛ نظراً لمشاركة أفراد المجتمع في تطور هذه المشكلة وزيادة حجمها (بالإقبال الشديد على استقدام العمالة المنزلية)، وضرورة وضعها في صدارة القضايا المجتمعية المحورية للكويت.

2 – ضرورة تبني الدولة لعملية تطوير هيكلي لجميع المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها المؤسسة التعليمية، وذلك من خلال تغيير جذري للسياسات والآليات التي تدير بها الدولة مؤسساتها؛ الأمر الذي يتطلب تسليط المزيد من أضواء البحث العلمي، وتحمل الباحثين المتخصصين وأساتذة الجامعات مسؤولية توجيه الفكر المؤسسي، وتغيير كثير من المفاهيم السائدة/البائدة، وتقديم الحلول العلمية، والمساهمة في معالجة هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة على كل المستويات.

3 – تشجيع الباحثين على خوض مجال البحث العلمي حول قضية التركيبة السكانية في علاقتها بالعنف الهيكلي، وإخضاع مظاهر هذا العنف ومؤشراته لأدوات البحث العلمي من خلال تسليط الأضواء البحثية على متغيرات دراسية جديدة، أو اختبار دقة المتغيرات نفسها التي استخدمتها الدراسة.

4 – إجراء بحوث علمية تتناول بالدراسة والتحليل، العنف الهيكلي الموجه إلى العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، من خلال تتبع أوضاعهم المعيشية، وحياتهم اليومية، وعلاقاتهم الاجتماعية مع كفلائهم، ومع الأسر المستخدمة لهم (في حالة العمالة المنزلية).

5 – في ظل التضارب الواضح بين البيانات والإحصاءات التي تقدمها أكثر من جهة رسمية بالكويت، توصي الدراسة باستحداث جهاز رسمي يقوم بتوفير

إحصاءات وبيانات سكانية دقيقة، وإتاحتها لجميع الباحثين، وتعميمها على جميع الجهات المعنية منعاً لخروج بيانات وإحصاءات متضاربة وغير دقيقة.

6 – التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في التعامل مع مشكلة الخلل في التركيبة السكانية، ووضعها على رأس قائمة أولوياتهما، وتوحيد جهودهما في وضع الخطط الشاملة والمناسبة لحل هذه القضية، وتنفيذها على المستويين القصير والطويل الأجل.

7 – تفعيل بعض السياسات السكانية الواردة في المحاولة الثانية لإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، المتمثلة في الخطة التنموية الخمسية (85/86 – 89/1990)، التي اعتبرت تعديل التركيبة السكانية هدفاً مركزياً، وصدرت بقانون من مجلس الأمة، وتم تشكيل لجنة رقابية برلمانية لضمان إلزام الحكومة بتنفيذ ماورد فيها من سياسات وأهداف وإجراءات. ومن تلك السياسات:

أ – تقليص العمالة الهامشية وغير الماهرة عن طريق استخدام الميكنة.

ب – خفض الإعالة للوافدين في قوة العمل عن المعدلات السائدة.

ج – تفضيل العمالة العربية على الأجنبية.

د – إعطاء الأولوية في الاستخدام للمقيمين في الكويت على غيرهم.

هـ – تحميل مؤسسات القطاع الخاص نصيباً من التكاليف الاجتماعية للعمالة الوافدة.

8 – تفعيل التوصية السابعة من توصيات المؤتمر السادس للمنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني تحت شعار "حقوق المواطنة"، المنعقد في بيروت، الفترة من 14 – 15 ديسمبر 2012، والتي نصت على: معالجة التركيبة السكانية الحالية والخلل الديموغرافي الحاصل في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال اتخاذ إجراءات عملية تعزز حقوق المواطنة، وتصون التركيبة الوطنية التي تمثل خير ضمان للحفاظ على الهوية الوطنية الخليجية، بما في ذلك احترام حقوق جميع المكونات والأقليات، واحترام حقوق العمال المهاجرين في دول المجلس.

المراجع:

أحمد حسن الإبراهيم. (1985). سكان الكويت: دراسة جغرافية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 13، ص9.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2011). إدارة التخطيط والتنمية "إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" 2010 – 2025م، الرياض.

تقرير حول الاتجار بالبشر. (2012). موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت، مدينة الكويت. Kuwait.usembassy.gov تاريخ الدخول في الموقع: 06:29 GMT - 08 Apr 2012.

تقرير حول حقوق الإنسان في الكويت. (2012). موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، الكويت، مدينة الكويت.

تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي. (2012). المجلد 22 الإصدار رقم 36 بتاريخ 9 سبتمبر 2012.

التقرير العالمي حول العنف والصحة. (2002). منظمة الصحة العالمية، جنيف.

توفيق إبراهيم حسنين. (1992). **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جريدة الشرق الأوسط. (2005). العدد 9664، بتاريخ 14/5/2005م.

حسن علي الحمادي. (2000). اتجاهات العمالة الوافدة وأثرها على البنية الاجتماعية في الإمارات، **البيان الإماراتية**، بتاريخ 25/8/2000.

حسين غباش. (2011). اختلال التركيبة السكانية في الخليج، **السفير اللبنانية**، تاريخ 5/11/2011.

حمدي مصطفى بدوي. (2009). **اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت: دراسة في جغرافية السكان**. مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

دي برس – الخليج DP_news.com. (2010). "خلل التركيبة السكانية في دول الخليج العربية"، بتاريخ 20/6/2010.

رشود بن محمد الخريف. (2007). **الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي**. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، الكويت.

زين الدين عبد المقصود غنيمي. (2011). **الكويت وتحديات القرن الواحد والعشرين – رؤية إستراتيجية استشرافية**. مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، الكويت.

صحيفة القبس، العدد 13863، بتاريخ 4/1/2012م.

عبدالرؤوف عبدالعزيز الجرداوي. (2010). **سياسات العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي**. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة إصدارات الاستكتاب، العدد 1 – يوليو، الكويت.

عبدالله سهر. (2013). تجربة دولة الكويت في تنفيذ تعداد السكان والمساكن 2011 م، في مؤتمر "التطور الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي" مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 23 – 24 أبريل – الكويت.

عبدالله غلوم الصالح، ومها ناجي غنام. (2012). **بين مجتمعين – الانتماء لأي أرض والولاء لمن.** دبي: دار مدارك للنشر.

عبدالله الغيلاني. (2008). **التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج.** مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي – عدد نوفمبر.

عبد المالك التميمي. (2005). النفط وخلل التركيبة السكانية، **مجلة الكويت**، العدد 259 بتاريخ 1/5/2005: 12–15.

عطية أحمد. (2011). ماوراء العمالة – المقيمون الأجانب في دول الخليج في: العمالة المهاجرة في منطقة الخليج "التقرير الموجز لمجموعة العمل"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون في قطر، الدوحة.

علي أحمد الطراح. (2004). **الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وأزمة البطالة في المجتمع الكويتي بين سياسات التنمية البشرية وسسيولوجيا تمكين الشباب.** مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، العدد السادس – نوفمبر.

علي الكواري. (1983). نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (10): 11–98.

عمر هشام الشهابي. (2012). **اقتلاع الجذور – المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مايكل بوناين. (1998). **النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما في أمن الخليج، في: أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين.** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

"مجلس التعاون حالة استثنائية في التركيبة السكانية" Business.com، بتاريخ 9/1/2010.

المجموعة الإحصائية السنوية. (2011)، العدد الثامن والأربعون، الإدارة المركزية للإحصاء.

مجيد العلوي. (2011). تسونامي العمالة الوافدة في سوق العمل الخليجي، **الشرق الأوسط**، العدد 11753 بتاريخ 1/فبراير/2011.

محمد باطويح. (2013). ندوة "التركيبة السكانية والتنمية: خلل التركيبة السكانية.. الهم الخليجي"، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 17 يونيو.

محمد علي الرمضان. (2009). التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد 35 – العدد 134: 61.

مركز الخليج للأبحاث. (ديسمبر 2008). منتدى حوار المنامة www.grc.ae، دبي، الإمارات العربية المتحدة..

مركز الدراسات الدولية والإقليمية. (2011). **التقرير الموجز لمجموعة العمل رقم (2) "العمالة المهاجرة في منطقة الخليج"**، جامعة جورجتاون، قطر.

معن خليل العمر. (2010). **علم اجتماع العنف.** عمان، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، رام الله.

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي (2004)

"الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دول المجلس ومخاطرها"، دراسة منشورة في **صحيفة القبس الكويتية**، بتاريخ 19/12/2004.

ميثاء سالم الشامسي. (2010). **الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي – إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

نورة يوسف الكواري. (2005). **التركيبة السكانية في دولة قطر – الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الإستراتيجية السكانية**. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 14، الكويت – أبريل.

نورة يوسف الكواري، وغادة إبراهيم المالكي. (2011). "التركيبة السكانية وأثرها على الأمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – دراسة ظاهرة الجريمة في قطر ودبي"، بحث حائز على جائزة مجلس التعاون الخليجي للبحوث والدراسات الأمنية، الرياض.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إدارة الإحصاء، التقديرات السكانية في منتصف عام 2009.

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، بتاريخ 6/11/2013.

Alcock, N., & Köhler, G. (1976). An empirical table of structural violence. *Journal of Peace Research*, 13(4), 343-356.

Alcock, N., & Köhler, G. (1979). Structural violence at the world level: Diachronic findings. *Journal of Peace Research*, (3)(XVI), 255-262

Barak, G. (2003). *Violence and non violence: Pathways to understanding*. Thousand Oaks: Sage Publications, London.

Coser, L.(1966). Some social functions of violence. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 364, Patterns of Violence (Mar., 1966)pp. 8-18

Elbadawi, I., and Sambanis, N. (2000), Why are there so many civil wars in Africa? Understanding and preventing violent conflict. *Journal of African Economies*, December 2000, p10.

Farmer, P. (2003). *Pathologies of power: Health, human rights, and the new war on the poor*. University of California Press.

Fox, S.& Hoelscher, K. (2010). *The political economy of social violence theory and evidence from across-country study*. Development Studies Institute,April 2010, London, UK

Galtung, J.(1990). Cultural violence. *Journal of Peace Research*, 27(3)p. 291.

Galtung, J. (1969). Violence, Peace, and peace Research, *Journal of Peace Research*, Vol. 6; No. 3 p.168.

Gardner, A. (2010). *City of strangers: Gulf migration and the Indian community in Bahrain*. Cornell University Press.

Goldstone, J. (2002). Population and security- How demographic change can lead to violent conflict, *Journal of International Affairs*, 56 (1)3-22.

Grewal, B. (2003). Johan Galtung - Positive and Negative peace, School of social science, Auckland University of Technology, (30 August 2003)

Grundy, K. & Weinstein, M. (1974). *The Ideologies of violence*, Columbus, Ohio.

Ho, K. (2007). Structural violence as a human rights violation Essex, *Human Rights Review*, Vol. 4 No. 2 September 2007. pp 4-7, 8-9.

Land, K. (1971). On the definition of Social Indicators, Jstor: *The American Sociologist*, Vol. 6, No. 4 (Nov., 1971) pp. 322-325, Russell Sage Foundation and Columbia University.

Land, K. (1983). Social Indicators, *Annual Review of Sociology*, Vol. 9: 1-26 (August 1983), Population Research Center and Department of Sociology, The University of Texas at Austin.

Oxford Dictionary (2010). Oxford University Press.

Parsons, K. (2007), Structural violence and Power, *Peace Review*, 19 (2) 173-181,In: Carrie E. T. Stiles (2011). *Countering structural violence: Cultivating an Experience of positive Peace*.

Social Theory: Structural Violence, (Black Letter Definition), *California State University*, Dominguez Hills, University of Wisconsin, Parkside, January 7, 2000.

United Nations Secretariat, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, World Population Prospects: The 2010 Revision.

قدم في: مايو 2014

أجيز في: مايو 2015